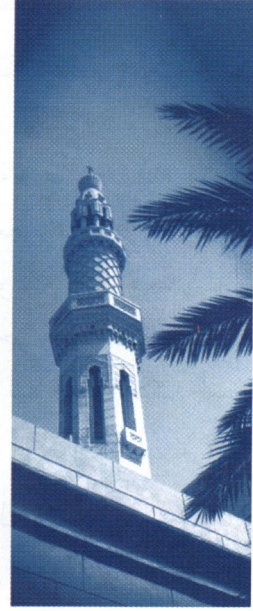


فقهاء أهل الحديث

بحث أعده: د/محمد بن ظافر بن عبدالله الشهري
جامعة الملك خالد بأبها - كلية الشريعة
قسم السنة وعلومها



المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلّم وبارك على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبع نهجه واستنّ بسنته إلى يوم الدين، وبعد:

طالما تواردت بعض الظنون على بعض النفوس مفادها أن المحدثين أو أكثرهم لا فقه لهم في النصوص التي ينقلونها، وإنما مجرد أوعية لهذه النصوص فحسب. ولعل ما أكد هذا الظن هو ما قاله الإمام الأعمش في قولته الشهيرة لأبي حنيفة أو أبي يوسف: أنتم الأطباء ونحن الصيادلة^(١).

(١) روى هذه القصة الإمام ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»، باب ذكر من ذم الإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه (١٣١/٢)، وذكر أن سببها سؤال رجل للأعمش عن مسألة وأنه لم يجب فيها وأنه أحاله على أبي يوسف أو أبي حنيفة فأجابه من الحديث الذي حدثه به الأعمش، فعجب الأعمش من جوابه، وسأله من أين أخذه؟ فقال: من الحديث الذي حدثني أنت. فقال الأعمش هذا القول المشهور.

وقد تنبه لهذا الأمر الإمام أبو عبدالله الحاكم فذكر في «معرفة علوم الحديث» نوعاً من أنواع هذه العلوم قال فيه: «النوع العشرون: معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضوع فقه الحديث عن أهله ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم...» ثم شرع في ذكر أسماء بعضهم فذكر زهاء ثلاثين نفساً من كبار المحدثين^(١).

ومعاذ الله أن تذهب بي نفسي إلى الاستدراك على أبي عبدالله، ولكنني أجد في النفس رغبة جامحة إلى الاستزادة من هذا النوع الذي أشار إليه، وتقريره بمزيد من الأمثلة، عليّ أسهم ولو بكلمة في تبينه وتقرير مفرداته، إذ ربما كان ذلك مفتاحاً يلج به غيري إلى جمع فقه هؤلاء الأعلام الذين أثرت عنهم ثروة فقهية لا يمكن تجاهلها ولا تناسيها، وهي من أولئك الأئمة الأعلام.

وقد جعلت هذا البحث المتواضع في ثلاثة مباحث صنف فيها المشتغلين بالحديث إلى أنواع ثلاثة:

المبحث الأول: ذكرت فيه أشهر المحدثين الأولين الذين أكثروا من التحديث واشتهروا بالفقه.

والمبحث الثاني: ذكرت فيه أشهر الفقهاء من مصنفي كتب الحديث.

والمبحث الثالث: أفردته لأشهر الفقهاء ممن اشتهر بالتصنيف في شرح الحديث.

على أنني لم أقصد بهذا البحث ذكر الفقه المنقول عن هؤلاء العلماء

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٦٣.



أو ما أثر من مسائل فقهية عنهم فذلك له شأن أكبر من هذا البحث المختصر الذي أردت به التعريف بهؤلاء الأعلام فحسب، ووسمته بـ «فقهاء أهل الحديث».

ما وجد في هذه الوريقات من صواب فمن الله وحده، وهو ما قصدته، وإن وجد شيء من الهفوة والنقص - ولا بد - فعذري أنني اجتهدت في بلوغ أدنى الكمال، والله وحده يعلم النيات ويغفر الذنوب والزلات....



المبحث الأول:

فقهاء المحدثين الأولين

وهم من اشتهر بالحديث ونشره قبل التدوين الرسمي للسنة، سواء كانت لهم شهرة واسعة بالفتيا ومسائل الفقه أو لا.

وعلى رأس هؤلاء المحدثين من الصحابة: المكثرون من الرواية، وهم: أبو هريرة، وابن عمر، وأنس، وعائشة، وابن عباس، وجابر بن عبدالله ﷺ أجمعين.

أما أبو هريرة ﷺ - حافظ الأمة ومحدثها - فقد قال الإمام ابن تيمية رحمه الله في الرد على من زعم أنه ليس فقيهاً: هذا القائل مخطئ، وذكر أن عمر بن الخطاب ﷺ ولّى أبا هريرة على البحرين، وهم خيار المسلمين الذين هاجر وفدهم - وفد عبدالقيس - إلى النبي ﷺ، وكان أبو هريرة ﷺ - أميرهم - هو الذي يفتيهم بدقيق الفقه، مثل مسألة: المطلقة دون الثلاث، إذا تزوجت زوجاً أصابها هل تعود إلى الأول على الثلاث، كما هو قول ابن عباس وابن عمر، وهو مذهب أبي حنيفة، ورواية عن عمر بناء على أن إصابة الزوج تهدم ما دون الثلاث كما هدمت الثلاث، أو تعود على ما بقي كما هو قول عمر وغيره من أكابر الصحابة، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه، بناءً على أن إصابة الزوج الثاني إنما هي غاية التحريم الثابت بالطلاق الثلاث، فهو الذي يرتفع بها والمطلقة دون الثلاث لم تحرم، فلا ترفع الإصابة منها شيئاً، فأفتى



أبو هريرة بهذا القول، ثم سأل عمر فأقرّه على ذلك وقال: لو أفتيت بغيره لأوجعتك ضرباً^(١).

قال: وكذلك أفتى أبو هريرة في دقائق مسائل الفقه مع فقهاء الصحابة كابن عباس وغيره من أشهر الأمور، وأقواله المنقولة في فتاويه تدل على ذلك. وإذا كان عمر وعلي أفقه من عمران بن حصين وأبي موسى الأشعري لم يخرجوا بذلك من الفقه، وكذلك إذا كان معاذ وابن مسعود ونحوهما أفقه من أبي هريرة وعبدالله بن عمر ونحوهما لم يخرجوا بذلك من الفقه. اهـ^(٢).
قلت: وقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه من مسائل الفقه ما يستدل به على فقهه وعلمه بالفتيا.

من ذلك: ما رواه الشيخان عن أبي سلمة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى ابن عباس، وأبو هريرة جالس عنده، فقال: أفتني في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة، فقال ابن عباس: آخر الأجلين. قلت أنا: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي - يعني أبا سلمة - فأرسل ابن عباس غلامه كريماً إلى أم سلمة يسألها، فقالت: قتل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة، فخطبت فأنكحها رسول الله ﷺ، وكان أبو السنابل فيمن خطبها^(٣).

(١) أخرج الخبر: البيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الخلع والطلاق، باب: ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم (٣٦٤/٧)؛ وعبدالرزاق في المصنف، كتاب: الطلاق، باب: النكاح جديد والطلاق جديد (٣٥٢/٦)، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب: الطلاق، باب: ما قالوا في الرجل يطلق امرأته تطليقتين أو تطليقة فتزوج ثم ترجع إليه (١٠١/٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٣٢/٤)، وقد كتبت رسالة دكتوراه في كلية الشريعة بالرياض بعنوان: فقه أبي هريرة، أعدها: عبدالكريم بن إبراهيم السلوم، ونوقشت في ١٤١٢هـ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير، باب: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (٣١٢/٣) واللفظ له، ومسلم، كتاب: الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها (٧٠٥/٣) بنحوه.

ومنه ما رواه عبدالرزاق بإسناده إلى محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان أن رجلاً من مزينة طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها، فأتى ابن عباس رضي الله عنه يسأله وعنده أبو هريرة رضي الله عنه، فقال ابن عباس رضي الله عنه: إحدى المعضلات يا أبا هريرة!! فقال أبو هريرة رضي الله عنه: واحدة تبينها، وثلاث تحرمها، فقال ابن عباس رضي الله عنه: زينتها يا أبا هريرة، أو قال: نورتها، أو كلمة تشبهها، يعني أصاب^(١).

وقد روى ابن سعد عن زياد بن ميناء أنه قال: كان ابن عباس وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعبدالله بن عمرو وجابر بن عبدالله ورافع بن خديج وسلمة بن الأكوع وأبو واقد الليثي وعبدالله بن بحينة مع أشباه لهم من أصحاب رسول الله ﷺ يفتون بالمدينة ويحدثون عن رسول الله ﷺ من لدن توفي عثمان إلى أن توفوا، والذين صارت إليهم الفتوى منهم: ابن عباس وابن عمر وأبو سعيد وأبو هريرة وجابر بن عبدالله رضي الله عنه^(٢).

وعده ابن حزم رحمته الله من المتوسطين في الفتيا ضمن ثلاثة عشر من الصحابة الكرام رضي الله عنهم يمكن أن يجمع من فتيا كل منهم جزء صغير^(٣).

قال الإمام الذهبي رحمته الله: وكذلك أفتى أبو هريرة رضي الله عنه في دقائق المسائل مع مثل ابن عباس رضي الله عنه، وقد عمل الصحابة فمن بعدهم بحديث أبي هريرة في مسائل كثيرة تخالف القياس، كما عملوا كلهم بحديثه عن

(١) أخرجه: عبدالرزاق في المصنف، كتاب: الطلاق، باب: طلاق البكر (٣٣٤/٦) بهذا اللفظ، وأخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الطلاق، باب: طلاق البكر (٥٧١/٢)؛ والطحاوي في شرح مشكل الآثار، كتاب: الطلاق، باب: الرجل يطلق امرأته ثلاثاً (٥٧/٣) بنحوه.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٧٢/٢).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (٨٨/٢).



النبي ﷺ أنه قال: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها»^(١)، وعمل أبو حنيفة والشافعي وغيرهما بحديثه: «من أكل ناسياً فليتم صومه»^(٢) مع أن القياس عند أبي حنيفة أنه يفطر، فترك القياس لخبر أبي هريرة. وهذا مالك عمل بحديث أبي هريرة في غسل الإناء سبعمائة من ولوغ الكلب^(٣)، مع أن القياس عنده أنه لا يغسل لطهارته عنده^(٤). اهـ.

وبكل حال فأبو هريرة رضي الله عنه من الذين أثرت عنهم الفتوى في مسائل كثيرة تنبئ عن فقه ودراية بأحكام الشرع المطهر.

وأما عبدالله بن عمر رضي الله عنهما - أحد المكثرين أيضاً - فقد جمع الله له بين الحسينيين: الحديث والفقه.

قال الإمام مالك رحمه الله: أقام ابن عمر رضي الله عنهما بعد النبي ﷺ ستين سنة يفتي الناس في الموسم وغير ذلك، قال: وكان ابن عمر من أئمة الدين^(٥).

وعده ابن حزم أحد السبعة المكثرين من الفتيا من الصحابة رضي الله عنهم الذين يمكن أن يجمع من فتيا كل منهم سفر ضخمة^(٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها (٣٦٥/٣) ومسلم في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح (٥٦٢/٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً (٣٩/٢). ومسلم في كتاب: الصيام، باب: أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر (٢١٢/٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان (٧٧/١) ومسلم في كتاب: الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب (٥٧٣/١). ومالك في الموطأ، كتاب: الطهارة، باب: جامع الوضوء (٣٤/١).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦٢٠/٢).

(٥) المعرفة والتاريخ للفسوي (٤٩١/١).

(٦) الإحكام (٨٧/٢).

من أجل ذلك قال الإمام الذهبي رحمته الله بعد أن ترجم له في «سير أعلام النبلاء»: «ولابن عمر رحمته الله أقوال وفتاوى يطول الكتاب بإيرادها». اهـ^(١).

وأما أنس رحمته الله فقد عدّه ابن حزم من المتوسطين في الفتيا الذين يمكن أن يجمع من فتيا كل منهم جزء صغير^(٢).

وأما عائشة رضي الله عنها فهي أشهر من أن يعرف بها في باب الفقه وكثرة الإفتاء، ولذا ذكرها ابن حزم أول الصحابة المكثرين من الفتوى الذين يجمع من فتوى كل منهم سفر كبير^(٣).

ويكفي في بيان فقهها وتقدمها في الفتوى أن كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يرجعون إلى قولها ويسألونها فيما أشكل عليهم، وقد جمع الإمام بدر الدين الزركشي رحمته الله جزءاً في المسائل التي استدركتها أم المؤمنين على بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم^(٤).

وأما عبدالله بن عباس رضي الله عنه فهو حبر الأمة وترجمان القرآن وفقه الملة وهو أشهر من أن يعرف به وبفقهه في هذه العجالة، كيف وقد دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالفقه في الدين، وقد عدّه ابن حزم في السبعة الذين يمكن أن يجمع من فتيا كل منهم سفر ضخّم، وأشار إلى أن أبا بكر محمد بن موسى بن يعقوب أحد أئمة الإسلام جمع فتوى ابن عباس في عشرين كتاباً. اهـ^(٥).

(١) سير أعلام النبلاء (٢٣٢/٣).

(٢) الإحكام (٨٨/٢)؛ وقد جمع في فقهه رحمته الله رسالة دكتوراه في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، أعدها: عبدالمحسن بن محمد المنيف، وتقع في مجلدين، نوقشت عام: ١٤١٠هـ.

(٣) الإحكام (٨٧/٢).

(٤) اسم هذا الجزء: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، وقد طبع أكثر من طبعة في دمشق وبيروت، في جزء يقارب مائتي صفحة.

(٥) الإحكام (٨٧/٢).



وقال عنه الإمام الذهبي رحمته الله: حبر الأمة وفقه العصر. اهـ^(١).

وكتب الخلاف في الفروع تشهد بفقهه في جلّ مسائل الدين.

وأما جابر بن عبدالله رحمته الله ففقيه من فقهاء الصحابة الأجلاء رحمته الله، ذكره ابن حزم في المتوسطين في الفتيا الذين يمكن أن يجمع من فتيا كل منهم جزء صغير^(٢).

وقال عنه الذهبي: الفقيه مفتي المدينة في زمانه. اهـ^(٣).

وقال عنه أيضاً: الإمام الكبير، المجتهد الحافظ، المدني الفقيه. اهـ^(٤).

ويلتحق بهؤلاء المكثرين أبو سعيد الخدري رحمته الله فهو ممن زادت روايته على الألف، ومع ذلك كان فقيهاً مفتياً، ذكره ابن حزم في المتوسطين في الفتيا لأنه يمكن أن يجمع من فتياه جزء صغير^(٥).

وقال عنه الذهبي: روى حديثاً كثيراً وأفتى مدة. اهـ^(٦).

وقال عنه أيضاً: مفتي المدينة، كان أحد الفقهاء المجتهدين. اهـ^(٧).

فهؤلاء الأئمة من الصحابة رحمته الله هم أكثر الصحابة رواية للحديث ومع ذلك جمعوا إليه الفقه، ولم يكونوا مجرد أوعية للحديث دون فقه وعلم بهذه النصوص ومدلولاتها. وليس عدم ذكر غيرهم من الصحابة الرواة وغير

(١) سير أعلام النبلاء (٣/٣٣١).

(٢) الإحكام (٢/٨٨).

(٣) تذكرة الحفاظ (١/٤٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣/١٨٩).

(٥) الإحكام (٢/٨٨).

(٦) تذكرة الحفاظ (١/٤٤).

(٧) سير أعلام النبلاء (٣/١٦٨ - ١٦٩).

الرواة طعنوا في فقههم، كلا، ولكننا نريد استصحاب قاعدة عامة في هذا الباب وهي أن كثرة رواية الحديث مظنة للفقهاء في الدين، وهو ما تؤكد بإيراد أسماء هؤلاء المحدثين الفقهاء.

ومن المحدثين الأولين: المكثرون من التحديث عن هؤلاء الصحابة من التابعين، إذ أخذ عن هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم خلق من التابعين منهم المقل ومنهم المكثرون، وكان أكثرهم أخذاً للحديث عن هؤلاء المكثرين من الصحابة وشهرة بالرواية عنهم بحسب ما ظهر لي^(١):

□ محمد بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ):

وهو فقيه بلا منازع، قال عنه علي بن المديني: أفتى أربعة: الحكم وحماد وقتادة والزهري، والزهري عندي أفقهم. اهـ.

وقال جعفر بن ربيعة: قلت لعراك بن مالك: من أفقه أهل المدينة؟ قال: أما أعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان وأفقههم فقهاً، وأعلمهم بما مضى من أمر الناس فسعيد بن المسيب، وأما أغزرهم حديثاً فعروة، ولو تشاء أن تفجر من عبيد الله بن عبد الله بحراً إلا فجرته، وأعلمهم عندي جميعاً ابن شهاب، فإنه جمع علمهم جميعاً إلى علمه. اهـ^(٢).

وذكر الحميدي أن الإمام الحافظ محمد بن أحمد الأموي القرطبي ألف كتاباً في فقه الزهري في عدة أجزاء^(٣).

ولذا ذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٤).

(١) انظر كتاب: معرفة الرواة المكثرين وأثبت أصحابهم تأليف: فهد العمار.

(٢) سير أعلام النبلاء (٣٣٦/٥ - ٣٣٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٩٢/١٦)؛ والإحكام لابن حزم (٩١/٢).

(٤) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٥٨.



□ الحسن البصري (ت ١١٠هـ):

نعتة ابن سعد بالفقيه فقال: كان جامعاً عالماً عالياً رفيعاً فقيهاً ثقة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً. اهـ^(١).

وقال حميد ويونس بن عبيد: قد رأينا الفقهاء فما رأينا منهم أجمع من الحسن.

وقال قتادة: كان الحسن من أعلم الناس بالحلال والحرام^(٢).

وقال أيضاً: ما جمعت علم الحسن إلى أحد من العلماء إلا وجدت له فضلاً عليه، غير أنه إذا أشكل عليه شيء كتب فيه إلى سعيد بن المسيب يسأله، وما جالست فقيهاً قط إلا رأيت فضل الحسن. اهـ^(٣).

وقال أيوب: أما والله ما رأيت عيناً رجلاً قط أفقه من الحسن. اهـ^(٤).

وقال أيضاً: لو رأيت الحسن لقلت أنك لم تجالس فقيهاً قط. اهـ^(٥).

وقال بكر بن عبدالله المزني: من سرّه أن ينظر إلى أفقه من رأينا فلينظر إلى الحسن. اهـ^(٦).

وهذه الشهادات المتوالية من أئمة التابعين الكبار تدل على علو كعب الحسن عليه السلام في الفقه، وقد ذكر الحميدي أن الإمام محمد بن أحمد الأموي القرطبي ألف كتاباً في فقه الحسن في سبع مجلدات^(٧).

(١) الطبقات الكبرى (١٥٧/٧).

(٢) المصدر السابق (١٦٢/٧ - ١٦٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥٧٣/٤).

(٤) الطبقات الكبرى (١٦٥/٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (٥٨٥/٤).

(٦) المصدر السابق (٥٧٨/٤).

(٧) سير أعلام النبلاء (٣٩٢/١٦)؛ وانظر الإحكام لابن حزم (٩٢/٢).



وذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(١).

□ سعيد بن المسيب (ت ٩٣هـ):

روى ابن سعد عنه أنه قال: ما بقي أحد أعلم بكل قضاء قضاء رسول الله ﷺ، وكل قضاء قضاء أبو بكر، وكل قضاء قضاء عمر، وكل قضاء قضاء عثمان مني^(٢).

وروي عن قدامة بن موسى الجمحي أنه قال: كان سعيد بن المسيب يفتي وأصحاب رسول الله ﷺ أحياء.

وعن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال: كان رأس من بالمدينة في دهره المقدم عليهم في الفتوى سعيد بن المسيب ويقال: فقيه الفقهاء.

كما روي عن ميمون بن مهران أنه قال: أتيت المدينة فسألت عن أفقه أهلها فدفعت إلى سعيد بن المسيب فسألته. اهـ^(٣)، وهذا القول يقوله ميمون مع لقيه لأبي هريرة وابن عباس ؓ. ذكره الذهبي^(٤).

قال ابن سعد: وكان سعيد جامعاً ثقة كثير الحديث ثبتاً فقيهاً مفتياً مأموناً ورعاً عالياً رفيعاً. اهـ^(٥).

هذا بعض من الثناء العاطر على الإمام سعيد الذي أكثر من الرواية والفقهاء فنال مرتبة الإمامة فيهما. وقد ذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٦).

(١) طبقات الفقهاء ص ٨٤.

(٢) الطبقات الكبرى (١٢٠/٥).

(٣) المصدر السابق (١٢١/٥ - ١٢٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢٢٤/٤).

(٥) الطبقات الكبرى (١٤٣/٥).

(٦) طبقات الفقهاء ص ٥١.



□ قتادة بن دعامة السدوسي (ت ١١٧هـ):

هو أشهر المكثرين عن أنس رضي الله عنه.

قال هو عن نفسه: ما أفيت برأي منذ ثلاثين سنة.

وقال عنه ابن عينة: قالوا: كان معمر يقول: لم أر في هؤلاء أفقه من الزهري وقتادة وحماة. اهـ^(١).

وقال عنه الإمام أحمد: كان عالماً بالتفسير، وباختلاف العلماء، ثم وصفه بالفقه والحفظ، وأطنب في ذكره وقال: قلما تجد من يتقدمه. اهـ^(٢).

فهذا الثناء من الأئمة الكبار على قتادة يظهر لنا فقهه الواسع. وقد ذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٣).

□ نافع مولى عبدالله بن عمر رضي الله عنه (ت ١١٧هـ):

أحد المكثرين المشهورين عن مولاه.

روى ابن سعد عن عبيدالله بن عمر أن عمر بن عبدالعزيز بعث نافعاً إلى مصر يعلمهم السنن^(٤). اهـ. وهو لا يبعث إلا فقيهاً يعلم الناس أمور دينهم.

قال ابن حزم: روينا عنه نحو عشر مسائل من فتياه^(٥).

وقال عنه الإمام الذهبي: الإمام المفتي الثبت، عالم المدينة. اهـ^(٦).

(١) سير أعلام النبلاء (٢٧٣/٥).

(٢) المصدر السابق (٢٧٦/٥).

(٣) طبقات الفقهاء ص ٨٦.

(٤) الطبقات الكبرى (١٦٢/٩).

(٥) الإحكام (٩٠/٢).

(٦) سير أعلام النبلاء (٩٥/٥).

□ عروة بن الزبير (ت ٩٤هـ):

أحد المكثرين عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها. عدّه أبو الزناد أحد فقهاء المدينة الأربعة^(١).

ونعته ابن سعد بكونه ثقة كثير الحديث فقيهاً عالياً مأموناً ثبتاً^(٢).

وذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٣).

وقال عنه الإمام الذهبي: عالم المدينة، الفقيه، أحد الفقهاء السبعة. اهـ^(٤).

□ أبو سلمة بن عبدالرحمن (ت ٩٤هـ):

قال عنه الإمام الذهبي: كان من كبار أئمة التابعين، غزير العلم ثقة عالماً، ونقل عن الزهري قوله: أربعة وجدتهم بحوراً، فذكره منهم، ثم قال الذهبي: كان يتفقه، ويناظر ابن عباس ويراجعه. اهـ^(٥).

وقد ذكره الشيرازي في الفقهاء^(٦).

□ القاسم بن محمد بن أبي بكر (ت ١٠٦هـ):

قال عنه الإمام ابن سعد: كان فقيهاً^(٧).

وحسبك بما ذكره الذهبي عن ابن وهب أن مالكا رحمته الله ذكر القاسم ابن محمد فقال: كان من فقهاء هذه الأمة، قال: ثم حدثني مالك أن

(١) سير أعلام النبلاء (٤/٤٢٥).

(٢) الطبقات الكبرى (٥/١٧٩).

(٣) طبقات الفقهاء ص ٥٢.

(٤) سير أعلام النبلاء (٤/٤٢١).

(٥) تذكرة الحفاظ (١/٦٣).

(٦) طبقات الفقهاء ص ٥٦.

(٧) الطبقات الكبرى (٥/١٨٧).



ابن سيرين كان قد ثقل وتخلف عن الحج، فكان يأمر من يحج أن ينظر إلى هدي القاسم ولبوسه وناحيته، فيبلغونه ذلك فيقتدي بالقاسم^(١).

وقال يحيى القطان: فقهاء المدينة عشرة، فعده منهم^(٢).

والسبب في فقهه وتقدمه في العلم ظاهر، إذ نشأ يتيماً في حجر عائشة رضي الله عنها ففقه بها^(٣). وقد ذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٤).

□ إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٥هـ):

قال سعيد بن جبیر: أتستفتوني وفيكم إبراهيم؟^(٥) وذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٦).

قال عنه الإمام الذهبي رحمته الله: كان مفتي أهل الكوفة هو والشعبي في زمانهما، وكان رجلاً صالحاً فقيهاً^(٧).

ولقبه بكونه فقيه العراق^(٨).

□ سالم بن عبدالله بن عمر (ت ١٠٦هـ):

قال عنه الإمام الذهبي: الفقيه الحجة أحد من جمع بين العلم والعمل^(٩).

(١) سير أعلام النبلاء (٥/٥٦).

(٢) المصدر السابق (٥/٥٨).

(٣) تذكرة الحفاظ (١/٩٧).

(٤) طبقات الفقهاء ص ٥٣.

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٢٧٠).

(٦) طبقات الفقهاء ص ٧٩.

(٧) سير أعلام النبلاء (٤/٥٢١).

(٨) تذكرة الحفاظ (١/٧٣).

(٩) المصدر السابق (١/٨٨).

وقال أيضاً: مفتي المدينة^(١).

ونعته ابن كثير بقوله: الفقيه، أحد الفقهاء، وأحد العلماء^(٢).

وذكره الشيرازي في طبقاته^(٣).

□ عبيدالله بن عبدالله بن عتبة (ت ٩٨هـ):

قال عنه الواقدي: كان ثقة عالماً فقيهاً^(٤). وقال العجلي: كان أحد فقهاء المدينة في زمانه^(٥).

وذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٦).

وقال عنه الإمام الذهبي: الإمام الفقيه، مفتي المدينة وعالمها، وأحد الفقهاء السبعة^(٧).

□ الأسود بن يزيد النخعي (ت ٧٥هـ):

ذكره الشيرازي في الفقهاء^(٨).

□ حميد بن عبدالرحمن:

ذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء» ونقل عن محمد بن سيرين أنه قال: كان حميد أوفقه أهل البصرة قبل أن يموت بعشر سنين^(٩).

(١) سير أعلام النبلاء (٤/٤٥٧).

(٢) البداية والنهاية (٩/٢٣٤).

(٣) طبقات الفقهاء ص ٥٦.

(٤) الطبقات الكبرى (٥/٢٥٠).

(٥) ثقات العجلي ص ٣١٧.

(٦) طبقات الفقهاء ص ٥٤.

(٧) سير أعلام النبلاء (٤/٤٧٥).

(٨) طبقات الفقهاء ص ٧٦.

(٩) المصدر السابق ص ٨٦.



قال عنه الحافظ ابن حجر: من الثالثة^(١).

□ عطاء بن أبي رباح (ت ١١٤هـ):

كان من الفقهاء المشهورين، قال عنه قتادة: كان عطاء من أعلم الناس بالمناسك. اهـ.

وقال ابن سعد: سمعت بعض أهل العلم يقول: انتهت فتوى أهل مكة إليه وإلى مجاهد في زمانهما، وأكثر ذلك إلى عطاء. اهـ^(٢).

وقال ربيعة: فاق عطاء أهل مكة في الفتوى.

وقال إبراهيم بن عمر بن كيسان: أذكرهم في زمان بني أمية يأمرون في الحج صائحاً يصيح: لا يفتي الناس إلا عطاء بن أبي رباح. اهـ^(٣).

فهذا طرف يسير من ثناء العلماء عليه.

ولذا ذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٤).

وقال عنه الذهبي: مفتي أهل مكة ومحدثهم^(٥).

□ طاوس بن كيسان (ت ١٠٦هـ):

قال الشيرازي: كان فقيهاً جليلاً، ونقل عن خليف أنه قال: أعلمهم بالحلال والحرام طاوس^(٦).

(١) التقريب (١/١٤٢).

(٢) الطبقات الكبرى (٤٦٨/٥ - ٤٧٠).

(٣) تهذيب الكمال (٧٨/٢٠)؛ طبقات الفقهاء ص ٦٤.

(٤) طبقات الفقهاء ص ٦٤.

(٥) تذكرة الحفاظ (١/٩٨).

(٦) طبقات الفقهاء ص ٦٩.

وقد امتدحه الإمام الذهبي بقوله: كان شيخ أهل اليمن وبركتهم ومفتيهم، له جلالة عظيمة. اهـ^(١).

□ أيوب السختياني (ت ١٣١هـ):

قال عنه شعبة: أيوب سيد الفقهاء^(٢).

وذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٣).

□ مسروق بن الأجدع (ت ٦٣هـ):

قال الشعبي: كان مسروق قاضياً. وقال: كان مسروق أعلم بالفتوى من شريح، وكان شريح أعلم بالقضاء، وكان شريح يستشير مسروقاً. اهـ^(٤). وذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٥).

□ مجاهد بن جبر (ت ١٠٠ أو بعدها):

وصفه ابن سعد بكونه فقيهاً^(٦).

وذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٧).

□ محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ):

قال عنه مورك العجلي: ما رأيت أروع في فقهه ولا أفقه في ورعه من محمد بن سيرين^(٨).

(١) تذكرة الحفاظ (٩٠/١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/٦).

(٣) طبقات الفقهاء ص ٨٧.

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٨٢/٦).

(٥) طبقات الفقهاء ص ٧٦.

(٦) الطبقات الكبرى (٤٦٧/٥).

(٧) طبقات الفقهاء ص ٦٤.

(٨) سير أعلام النبلاء (٦٠٩/٤).



وقال محمد بن جرير الطبري: كان ابن سيرين فقيهاً عالماً ورعاً، أديباً كثير الحديث، صدوقاً شهد له أهل العلم والفضل بذلك. اهـ^(١).

وذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٢).

فهذه بعض أسماء المكثرين من التابعين الذين جمعوا إلى الإكثار من التحديث الفقه والعلم بالأحكام الشرعية فكانوا صدرأ في الفتوى أو القضاء، وتعليم الناس فرائض الإسلام وشرائعه.

وقد ذكر الإمام ابن حزم رحمته الله الفقهاء من التابعين على الأمصار، وذكر منهم هؤلاء المكثرين من الحديث^(٣).

ثم تلت هذه الطبقة طبقة أخرى من أتباع التابعين ممن جمعوا إلى الإكثار من الحديث الفقه فكان الناس يصدرون عن علمهم وفتواهم. من أشهرهم بحسب ما ظهر لي:

● يحيى بن سعيد الأنصاري (ت ١٤٣هـ):

وصفه الحاكم بكونه قاضي حرم رسول الله ﷺ ومفتيها في عصره^(٤).

ووصفه أيوب بكونه أفقه أهل المدينة^(٥).

وذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٦).

(١) سير أعلام النبلاء (٤/٦١١).

(٢) طبقات الفقهاء ص ٨٥؛ وقد جمع الدكتور: أحمد بن محمد السهلي فقه الإمام محمد بن سيرين في رسالة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، طبعت هذه الرسالة في مجلدين.

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٢/٨٩) وما بعدها.

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/٤٧٠).

(٥) المصدر السابق (٥/٤٧٢).

(٦) طبقات الفقهاء ص ٦١.

وقال عنه الذهبي: عالم المدينة في زمانه، وشيخ عالم المدينة، وتلميذ الفقهاء السبعة^(١).

● عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج (ت ١٥٠هـ):

قال الذهبي في بيان منزلته: كان شيخ الحرم بعد الصحابة: عطاء ومجاهد، وخلفهما: قيس بن سعد وابن جريج، ثم تفرد بالإمامة ابن جريج، فدوّن العلم، وحمل عنه الناس وعليه تفقه مسلم بن خالد الزنجي، وتفقه بالزنجي الإمام أبو عبدالله الشافعي، وكان الشافعي بصيراً بعلم ابن جريج، عالماً بدقائقه. اهـ^(٢).

ونعته بكونه فقيه الحرم^(٣). وذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٤).

● سفيان الثوري (ت ١٦١هـ):

قال عباس الدوري: رأيت يحيى بن معين لا يقدم على سفيان أحداً في زمانه، في الفقه والحديث والزهد وكل شيء^(٥). وقال عنه ابن عيينة: ما رأيت أعلم بالحلال والحرام منه^(٦).

وقال الفضيل: كان سفيان - والله - أعلم من أبي حنيفة^(٧).

وثناء العلماء عليه مستفيض، حتى لقد نعته الذهبي رحمته الله بالمجتهد^(٨).

(١) سير أعلام النبلاء (٥/٤٦٨).

(٢) المصدر السابق (٦/٣٣٢).

(٣) تذكرة الحفاظ (١/١٦٩).

(٤) طبقات الفقهاء ص ٦٦.

(٥) سير أعلام النبلاء (٧/٢٣٧).

(٦) المصدر السابق (٧/٢٣٨).

(٧) المصدر السابق (٧/٢٣٩).

(٨) المصدر السابق (٧/٢٣٠).



وذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(١).

● حماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ):

قال عنه الإمام الذهبي: كان مع إمامته في الحديث إماماً كبيراً في العربية، فقيهاً. اهـ^(٢).

● الليث بن سعد (ت ١٧٥هـ):

من أشهر فقهاء الأمة مع كونه محدثاً، بل قدمه الشافعي وابن وهب ويحيى بن بكير على الإمام مالك^(٣).

وقال عنه الإمام الذهبي ملخصاً القول فيه: كان الليث فقيه مصر ومحدثها ومحتشمها ورئيسها، ومن يفتخر بوجوده الإقليم^(٤).

● حماد بن زيد (ت ١٧٩هـ):

قال عبدالرحمن بن مهدي: ما رأيت بالبصرة أفقه منه^(٥).

وذكر الذهبي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري أنه سمع أبا أسامة يقول: كنت إذا رأيت حماد بن زيد قلت: أذبه كسرى، وفقه عمر رضي الله عنه^(٦).

● إسماعيل بن عُلَية (ت ١٩٣هـ):

أحد المحدثين المشهورين، وكان مع ذلك فقيهاً، قال عنه شعبة: ابن علية ريحانة الفقهاء^(٧).

(١) طبقات الفقهاء ص ٨١.

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٤٧/٧).

(٣) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٥؛ تذكرة الحفاظ (١/٢٢٤ - ٢٢٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٤٣/٨).

(٥) المصدر السابق (٤٥٩/٧).

(٦) المصدر السابق (٤٦١/٧)؛ تذكرة الحفاظ (١/٢٢٩).

(٧) سير أعلام النبلاء (١١٣/٩).



وذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»^(١).
وقال عنه الإمام الذهبي: كان فقيهاً إماماً مفتياً، من أئمة الحديث^(٢).

● سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ):

ذكر الشافعي رحمته الله أنه ما رأى أحداً فيه من آلة العلم ما في سفيان،
وأنه ما رأى أحداً أكف عن الفتيا منه^(٣).

وذكر ابن حزم أنه من الفقهاء المشهورين، وكانت أكثر فتياه في
المناسك، وكان يتوقف في الطلاق^(٤).

ثم تلت هذه الطبقة طبقة أخرى ممن شهرروا بالتحديث وحفظ
الأسانيد، ومع ذلك كانوا مشهورين بالفقه وفهم النصوص والاستنباط منها.
ويأتي في مقدمهم:

❖ عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٧هـ):

قال الشيرازي: سئل عن الفقه وله ثلاث عشرة سنة^(٥).

وقال الهقل بن زياد: أجاب الأوزاعي في سبعين ألف مسألة^(٦).

❖ عبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ):

قال الشيرازي: تفقه بسفيان ومالك وكان فقيهاً زاهداً، ونقل عن ابن
عيينة أنه قال: لقد كان فقيهاً عالماً^(٧).

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٩٤/١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠٨/٩).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (٢٦٣/١).

(٤) الإحكام ٢٩٠.

(٥) طبقات الفقهاء ص ٧١.

(٦) تذكرة الحفاظ (١٧٩/١)؛ وقد جمع فقهه في رسالة لنيل درجة الدكتوراه في كلية الشريعة
والقانون بالقاهرة، أعدها د: عبدالله بن محمد الجبوري، طبعت في مجلدين كبيرين.

(٧) طبقات الفقهاء ص ٩١.



ولما خرج من مكة شيعه الفضيل وابن عيينة فقال أحدهما: هذا فقيه أهل المشرق، فقال الآخر: وفقيه أهل المغرب^(١).

❖ وكيع بن الجراح (ت ١٩٦هـ):

قال عنه ابن معين: ما رأيت أفضل من وكيع، كان يستقبل القبلة، ويحفظ حديثه ويقوم الليل، ويسرد الصوم ويفتي بقول أبي حنيفة رحمته الله، وكان قد سمع منه كثيراً^(٢).

وقال أحمد: ما رأيت عيناى مثل وكيع قط، يحفظ الحديث جميعاً، ويذاكر بالفقه فيحسن مع ورع واجتهاد، ولا يتكلم في أحد^(٣). وأراده الرشيد على القضاء فأبى^(٤).

وقال عنه العجلي: ثقة عابد صالح أديب من حفاظ الحديث، وكان مفتياً^(٥).

❖ يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ):

نقل الذهبي عن الحافظ ابن عمار أنه قال: كنت إذا نظرت إلى يحيى القطان ظننت أنه لا يحسن شيئاً، بزىّ التجار، فإذا تكلم أنصت له الفقهاء^(٦).

❖ عبدالرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ):

ذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٧).

(١) تذكرة الحفاظ (١/٢٧٧).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/٤٧٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/١٥٥).

(٤) المصدر السابق (٩/١٥١).

(٥) المصدر السابق (٩/١٥٢).

(٦) سير أعلام النبلاء (٩/١٧٩)؛ تذكرة الحفاظ (١/٢٩٨).

(٧) طبقات الفقهاء ص ٨٨.



وقال الذهبي: كان فقيهاً بصيراً بالفتوى عظيم الشأن^(١).

❖ يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ):

ذكره الحاكم في فقهاء المحدثين^(٢).

وذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»^(٣).

❖ علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ):

ذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»^(٤).

❖ إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ):

قال عنه أحمد: ما عبر الجسر أحد أفقه من إسحاق^(٥).

وقال عنه الشيرازي: جمع بين الحديث والفقه والورع^(٦).

❖ محمد بن يحيى الذهلي (ت ٢٥٨هـ):

ذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»^(٧).

وذكره الحاكم في فقهاء المحدثين، ذاكراً فتواه في أن الوضوء من مس الذكر للاستحباب لا للوجوب ودليله^(٨).

(١) تذكرة الحفاظ (١/٣٣٤).

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٧٢.

(٣) طبقات الحنابلة (١/٣٦١).

(٤) طبقات الفقهاء ص ١٠١.

(٥) تاريخ بغداد (٦/٣٥٠).

(٦) طبقات الفقهاء ص ٩١؛ وانظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢/٨٣).

(٧) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٣٠٢).

(٨) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٧٣ - ٧٤.



❖ أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ):

قال الخليلي: كان عالماً باختلاف الصحابة وفقه التابعين ومن بعدهم من الفقهاء^(١).

وقال أحمد بن سلمة: ما رأيت بعد إسحاق ومحمد بن يحيى أحفظ للحديث ولا أعلم بمعانيه من أبي حاتم^(٢).

وذكر هذا العدد من علماء الحديث وحفاظه كافٍ في بيان عنايتهم رحمهم الله بالفقه وفهم النص المروي، وفقههم مما تضمنته كتب الفروع والخلاف تضمنناً لا خفاء فيه على كل منصف، ومن نظر في كتاب «المغني» لابن قدامة أو «المجموع» للنووي - وهما من الموسوعات في الفقه الإسلامي - ظهرت له أقوال هؤلاء الأئمة ظهور الشمس في رابعة النهار، وتبين له اعتداد العلماء بأقوال المحدثين في ذكر الخلاف والترجيح، ومثال ذلك ما ذكره ابن قدامة في مسألة طهارة الماء المستعمل وأن العلماء اختلفوا في ذلك، فظاهر المذهب أنه طاهر غير مطهر، قال: وبه قال الليث والأوزاعي، وهو المشهور عن أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن مالك وظاهر مذهب الشافعي. قال: وعن أحمد رواية أخرى أنه طاهر مطهر، وبه قال الحسن وعطاء والنخعي والزهري ومكحول وأهل الظاهر والرواية الثانية لمالك والقول الثاني للشافعي. اهـ^(٣).

ومثل ذلك كثير في «المغني» وغيره، وهو صورة لفقه هؤلاء العلماء الحفاظ الذين لم تصلنا كتب ألفوها يمكننا أن نستدل بها على جميع فقههم.



(١) الإرشاد (٦٨١/٢).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٧٦.

(٣) المغني (٣١/١).

المبحث الثاني:

فقهاء مصنفى كتب الحديث

لمصنفي كتب الحديث فقه أشهر من نار على علم، وهم على مراتب في الفقه أودعوا هذا العلم كتبهم بحسب هذه المراتب، شأنهم شأن العلماء في كل فنّ منهم المقل ومنهم المكثّر، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وحين نتأمل طبيعة فقه المحدثين في كتبهم التي جمعوا فيها المصدر الثاني من مصادر التشريع لا يسعنا إلا التسليم بتقدمهم في الفقه في دين الله، وأنهم من هياهم الله جل وعلا لحفظ هذا المصدر التشريعي للأمة.

ويمكن استجلاء هذا الفقه من خلال عرض هذه النقاط:

أولاً: طريقة تصنيفهم للأحاديث:

لقد تنوعت طرق جمع هؤلاء العلماء للأحاديث النبوية، وتخريجها في كتبهم وهي في مجملها لا تخرج عن طريقتين:

طريقة الأبواب والتي قال عنها الإمام النووي: هي أجود الطريقتين.

والثانية: طريقة المسانيد^(١).

والذي يعنينا من هاتين الطريقتين هي الطريقة الأولى التي جمعت فيها الأحاديث على الأبواب والموضوعات، إذ هذه الطريقة هي وسيلة استجلاء

(١) انظر: فتح المغيث للسخاوي (١/١٠١)؛ تدريب الراوي (٢/١٥٣).



واستظهار فقه المحدثين من مصنفاتهم. ومن خلال عرض أهم هذه المصنفات التي جمعت على الأبواب يمكن الوقوف بجلاء على مكانة هذه الكتب من الفقه، فأهم هذه الكتب المصنفة على الأبواب:

أ/الجوامع: جمع جامع، وهو الكتاب الذي يشمل كل أبواب الدين المعروفة المحتاج إليها، وهي العقائد والأحكام والآداب والفضائل والمناقب والمثالب والتفسير والتاريخ والرقائق والفتن، وغيرها^(١).

فالأحكام الفقهية ما هي إلا جزء من هذه الكتب الحديثية.

ولا شك أن أشهر هذه الجوامع وأولها بالذكر والتقدم: الجامع الصحيح للإمام البخاري، والجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج.

أما فقه أبي عبدالله البخاري رحمته الله في صحيحه فهو أشهر من أن يشار إليه ويعرف به في هذه العجالة، ولكن حسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق^(٢).

فمعلوم ما أشار إليه غير واحد من العلماء ممن ذكروا إمامة البخاري وتقدمه في الفقه من خلال تراجمه للأبواب في صحيحه، قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: ثم رأى - أي البخاري في صحيحه - أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة، ونقل عن الإمام النووي أنه قال: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أوردها. اهـ^(٣).

(١) انظر: معجم مصطلحات الحديث، د: محمد ضياء الرحمن الأعظمي ص ١١١.

(٢) ألف محمد عبدالقادر فارس كتاباً في مجلدين بعنوان: فقه الإمام البخاري، طبع في عمان ١٤٠٩هـ، وكتبت رسالة دكتوراه في فقه الإمام البخاري في الحج والصيام من جامعه الصحيح، أعدها: نزار عبدالكريم سلطان، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٥هـ.

(٣) هدي الساري ص ٦.

بل ذكر الحافظ أن من مسوغات تقديم صحيح البخاري على مسلم هذه التراجم التي حيّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار، وأنها كانت السبب في تقطيعه للأحاديث وتكرار البعض منها، وذكر أن هذه التراجم منها ظاهر ومنها خفي، فالظاهر أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها، كما أشار إلى أن الترجمة قد تكون بلفظ المترجم له وقد تكون ببعضه أو بمعناه، قال: وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً: المراد بهذا الحديث العام الخصوص أو بهذا الحديث الخاص العموم، إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى، قال: ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرناه في الخاص والعام، وكذا في شرح المشكل وتفسير الغامض وتأويل الظاهر وتفصيل المجمل، وهذا الموضوع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخاري في تراجمه. اهـ^(١).

وهذا الصنيع من الإمام البخاري دليل ظاهر وعنوان باهر على فقهه وتقدمه في هذا الفن، إذ لم يكتف بالتراجم الظاهرة التي تدل على الأحكام الفقهية دلالة مباشرة، بل أضاف إلى ذلك دلالات خفية تحتاج من القارئ إلى تأمل ونظر عميق، ولم يجزم فيها البخاري رحمته الله بحكم معين، وذلك لورعه وشدة تحرّيه ولكونه يقصد شحذ الأذهان واستخراج العلوم من أذهان القراء والناظرين في كتابه هذا. كما لم يكتف رحمته الله بأدلة السنة على الأحكام بل ربما ذكر دليل المسألة من كتاب الله تعالى، مما يصبغ كتابه الصحيح بالصبغة الفقهية.

(١) هدي الساري ص ١١.



وقد مثل الحافظ رحمته الله ببعض الأمثلة على هذا الفقه الدقيق المنبئ عن فهم عميق لنصوص السنة، فمن ذلك: أن البخاري رحمته الله كثيراً ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى لكنه إذا حققه المتأمل أجدى كقوله: باب قول الرجل ما صلينا، فإنه أشار بذلك إلى الرد على من كرهه، وكثيراً ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادئ الأمر كقوله: باب استياك الإمام بحضرة رعيته فإنه لما كان الاستياك قد يظن أنه من أفعال المهنة فلعل بعض الناس يتوهم أن إخفاءه أولى مراعاة للمروءة، فلما وقع في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم استاك بحضرة الناس دلّ على أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر. نبّه على ذلك ابن دقيق العيد، قال: وكثيراً ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر خفي، من ذلك قوله: باب الأمراء من قرش، وهذا لفظ حديث يروى عن علي عليه السلام وليس على شرط البخاري، وأورد فيه حديث: «لا يزال وإل من قرش». اهـ^(١).

وقد بين الحافظ رحمته الله عناية العلماء واهتمامهم بهذه التراجم الواردة في الصحيح، الدالة على فقه هذا الإمام، وأنهم أفردوها في تصانيف مستقلة، بيّنوا فيها العلاقة بين التراجم والأحاديث الواردة فيها، ومن أشهر من اعتنى بذلك:

- العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية (ت ٦٨٣ هـ) حيث جمع من ذلك أربعمئة ترجمة، وتكلم عليها^(٢).
- لخصها القاضي بدر الدين ابن جماعة وزاد عليها أشياء^(٣).

(١) هدي الساري ص ١٢.

(٢) واسم كتابه: المتواري على تراجم أبواب البخاري، طبع بتحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد في الكويت ١٤٠٧ هـ ٤٥٧ ص.

(٣) اسم كتابه: مناسبات تراجم البخاري، طبع في بومباي تحقيق: محمد إسحاق السلفي ١٤٠٤ هـ ١٦١ ص. كما حقق في رسالة ماجستير بجامعة الإمام بالرياض ت: علي الزين ١٤٠٤ هـ.

- الإمام محمد بن منصور السجلماسي ولم يزد على مائة ترجمة. واسم كتابه: «فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة».
 - الإمام زين الدين علي بن المنير أخو ناصر الدين، في شرحه على البخاري.
 - أبو عبدالله ابن رشيد السبتي واسم كتابه: «ترجمان التراجم»، ولم يتم^(١).
 - ومن الكتب المشهورة كتاب: «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» لأحمد المعروف بشاه ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)^(٢).
- ولا شك أن هذا الاهتمام بتراجم الصحيح ينبئ عن مكانتها الفقهية وإمامة هذا المحدث المشهور.

ومع هذا التصنيف الفقهي الدقيق من الإمام البخاري لتراجمه فقد حوى كمّاً هائلاً من هذه التراجم الفقهية، إذ مجموع كتب الصحيح سبعة وتسعون كتاباً منها سبعة وسبعون كتاباً في الأحكام الفقهية، وبقيتها في الفضائل والسير والمناقب والمغازي وما شاكلها، فتكون الكتب الفقهية في صحيحه نسبتها تفوق تسعة وسبعين بالمائة من مجموع كتب الصحيح، وأما الأبواب التي هي التراجم المندرجة تحت هذه الكتب فقد زادت على ثمانمائة وألفي باب أي ترجمة تقريباً، وهذا العدد ليس باليسير قطعاً أن يتصدى لهذا الكم الهائل من الأبواب التي يشير فيها إلى أحكام فقهية فيورد تحت الباب ما يدل عليه.

قال الإمام النووي رحمته الله: روي عن عبد القدوس بن همام قال:

(١) انظر: هدي الساري ص ١٢؛ وإرشاد الساري للقسطلاني (١/٢٣ - ٢٤).

(٢) طبع أكثر من طبعة، منها ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٧ ص.



سمعت عدة من المشايخ يقولون: حوّل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين. وقال آخرون منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: صنّفه ببخارى، وقيل بمكة، وقيل بالبصرة، وكل هذا صحيح، ومعناه أنه كان يصنف فيه في كل بلدة من هذه البلدان فإنه بقي في تصنيفه ست عشرة سنة. اهـ^(١).

وبهذا يتبين فضل صحيح البخاري في فقهه من حيث الكم والكيف.

وأما الجامع الذي يليه في الشهرة والمنزلة فهو الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج القشيري رَحِمَهُ اللهُ، قال عنه الإمام النووي: «لا يعرف حقيقة حاله إلا من أحسن النظر في كتابه مع كمال أهليته ومعرفته بأنواع العلوم التي يفتقر إليها صاحب هذه الصناعة كالفقه والأصولين والعربية وأسماء الرجال ودقائق علم الأسانيد والتاريخ ومعاشرة أهل هذه الصنعة ومباحثتهم، ومع حسن الفكر ونباهة الذهن ومداومة الاشتغال به وغير ذلك». اهـ^(٢).

إلا أن الإمام مسلماً رَحِمَهُ اللهُ لم يتصدّ لما تصدّى له البخاري من استنباط الأحكام واستخراج دقائقها، بل جعل صحيحه كتباً يذكر الكتاب ثم يسرد الحديث سرّداً، ذاكرًا الحديث بكماله في موضع واحد، ولم يبوّبه وإنما بوّبه الشراح الذين اعتنوا به بعده، قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ: ثم إن مسلماً رَحِمَهُ اللهُ وإيانا رتب كتابه على الأبواب، فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك. اهـ^(٣).

وصنّيع مسلم هذا جعل لكتابه ميزة عند علماء المغرب كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ بقوله: ولهذا نرى كثيراً ممن صنّف في

(١) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٧٤/١).

(٢) مقدمة النووي على صحيح مسلم، المنهاج (١٦/١).

(٣) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح ص ١٠١.

الأحكام من المغاربة يعتمد على كتاب مسلم في سياق المتون دون البخاري لتقطيعه لها. اهـ^(١).

وثمة ميزة أخرى هي: عنايته باختلاف الألفاظ إذا كان ذلك مؤثراً في حكم ما، من ذلك أنه أخرج حديث الجريدة من طريق وكيع عن الأعمش بلفظ: «وأما الآخر فكان لا يستتر من البول»، ثم أخرجه بإسناده من طريق عبدالواحد عن الأعمش بهذا الإسناد، غير أنه قال: «وكان الآخر لا يستتره عن البول أو من البول».

قال النووي رحمته الله: فيه نجاسة الأبوال للرواية الثانية. اهـ^(٢).

وقد حوى صحيحه أربعة وخمسين كتاباً جلّها في الأحكام، والقليل منها في العقائد والفضائل والتفسير وغير ذلك.

ومن الجوامع المشهورة الجامع لسفيان الثوري، أشار إلى ذلك الإمام ابن رجب رحمته الله، وذكر أنه ممن اعتنى بإيراد كلام الفقهاء في جامعهم هذا^(٣).

ب/ ما شرط مؤلفوه الصحة: ويأتي في مقدم هذه الكتب التي شرط مؤلفوها ألا يرووا إلا حديثاً صحيحاً: صحيح ابن خزيمة، وهو إمام مشهور قال عنه الإمام الذهبي: هذا الإمام كان فريد عصره. اهـ. وروى عن ابن حبان أنه قال: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه، إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة. اهـ.

وقال عنه أبو علي النيسابوري الحافظ: كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة. اهـ^(٤).

(١) تدريب الراوي (٩٥/١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب: الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول (٥٨٨/١ - ٥٨٩).

(٣) شرح العلل لابن رجب (٣٤٥/١).

(٤) تذكرة الحفاظ (٧٢٣/١)؛ وانظر: طبقات الشافعية (١٠٩/٣).



وقد تجلّت هذه الإمامة الفقهية في الوجود من صحيحه، من حيث:

- تبوياته المطولة للأحاديث، حتى إنه يفصح بمراده من البيان الفقهي من خلال التبويب له، فهو مثلاً يقول: باب ذكر الدليل على أن المسح على الرأس إنما يكون بما يبقى من بلل الماء على اليدين، لا بنفس الماء كما يكون الغسل بالماء. اهـ^(١). ويقول: باب ذكر الدليل على أن المنيّ ليس بنجس، والرخصة في فركه إذا كان يابساً من الثوب، إذ النجس لا يزيله عن الثوب الفرك دون الغسل، وفي صلاة النبي ﷺ في الثوب الذي قد أصابه منيّ بعد فركه يابساً ما بان وثبت أن المنيّ ليس بنجس. اهـ^(٢).

فهذه العناوين التفصيلية تعطي الحكم الفقهي قبل أن يقرأ القارئ الأدلة الحديثية التي استدل بها.

- تعقيبه على الأحاديث النبوية ببيان الحكم الفقهي، ففي باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما كان يقرأ بطولى الطويلين في الركعتين الأوليين من المغرب لا في ركعة واحدة، روى: حديث زيد بن ثابت ؓ أن النبي ﷺ كان يقرأ في المغرب بسورة «الأعراف» في الركعتين كليهما، وحديث أم الفضل بنت الحارث أنها سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بـ«المرسلات»، وحديث أبي هريرة ؓ وفيه: وكان يقرأ في الأوليين من المغرب بقصار المفصل. ثم قال: قال أبو بكر: هذا الاختلاف في القراءة من جهة المباح، جائز للمصلّي أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها التي يزداد على فاتحة الكتاب فيها بما أحب وشيئاً من سور القرآن ليس بمحظور عليه أن يقرأ بما شاء من سور القرآن، غير

(١) صحيح ابن خزيمة (٨٠/١).

(٢) المصدر السابق (١٤٥/١).



أنه إذا كان إماماً فالاختيار له أن يخفف في القراءة ولا يطول بالناس في القراءة فيفتنهم... اهـ^(١).

وأما صحيح ابن حبان، وهو أحد الكتب التي شرط مؤلفوها الصحة، فقد قال الحاكم عن مؤلفه: كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ... اهـ.

ونقل عنه الذهبي أنه قال: لعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ... قال الذهبي: كذا فلتكن الهمم، هذا مع ما كان عليه من الفقه والعربية والفضائل الباهرة وكثرة التصانيف. اهـ^(٢).

وكتابه الصحيح جعله على تقسيم مخترع لم يسبق إليه، وسماه: التقاسيم والأنواع، ولذا كان من العسير الكشف عن الحديث منه، مما دعا علي بن بلبان (ت ٧٣٩هـ) إلى ترتيبه على الأبواب المعهودة حتى يسهل الكشف عن الحديث فيه، لكن الناظر في تبويب ابن حبان للأحاديث في كتابه يجد الغالب عليه النزعة الأصولية والفقهية في تبويه للأحاديث، فقد جعل كتابه على خمسة أقسام: الأول: الأوامر، والثاني: النواهي، والثالث: الأخبار، والرابع: الإباحات، والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها. ثم قسم كل نوع إلى أنواع كثيرة جملة هذه الأنواع كلها أربعمئة نوع.

ولو نظر القارئ إلى بعض هذه الأنواع التي فرعها على أحد هذه الأقسام الخمسة لظهرت له القدرة الفائقة والعلم الباهر بالأصول والفقه والمباحث الكلامية، فهو مثلاً يقول تحت النوع الأول وهو الأوامر ذاكراً بعض أنواعها:

النوع الأول: لفظ الأمر الذي هو فرض على المخاطبين كافة في جميع الأحوال وفي كل الأوقات حتى لا يسع أحداً منهم الخروج منه بحال.

(١) صحيح ابن خزيمة (١/٢٦١ - ٢٦٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/٩٤).



النوع الثاني: ألفاظ الوعد التي مرادها الأوامر باستعمال تلك الأشياء. النوع الثالث: لفظ الأمر الذي أمر به المخاطبون في بعض الأحوال لا الكل... النوع الخامس: الأمر بالشيء الذي قامت الدلالة من خبر ثان على فرضيته، وعارضه بعض فعله ووافق بعضه.

وهكذا يسرد على هذا المنوال أنواع الأمر سرداً أصولياً فيوصلها إلى مائة وعشرة أنواع.

ثم ينتقل إلى النواهي فيذكرها بنحو من الذكر المتقدم، ويذكر تحتها مائة وعشرة أنواع، منها: الزجر عن الشيء بلفظ العموم الذي استثنى بعض ذلك العموم فأبيح بشرائط معلومة في أخبار آخر.

ثم ينتقل إلى القسم الثالث وهو قسم الأخبار فيذكر تحته ثمانين نوعاً لا تخلو من هذه القواعد الأصولية، من ذلك قوله في النوع التاسع والعشرين: إخباره ﷺ عن الشيء بلفظ الإجمال الذي تفسر ذلك الإجمال بالتخصيص في أخبار ثلاثة غيره. وفي النوع السابع والثلاثين: إخباره ﷺ عن الشيء بالإيماء المفهوم دون النطق باللسان.

ثم ينتقل إلى القسم الرابع وهو: الإباحات، فيذكر تحته خمسين نوعاً، منها: النوع السادس: ألفاظ الأوامر التي مرادها الإباحة والإطلاق.

ثم ينتقل إلى القسم الخامس وهو قسم أفعال النبي ﷺ فيذكر تحته خمسين نوعاً قال عنه: تأملت تفصيل أنواعها، وتدبرت تقسيم أحوالها، لثلاث يتعذر على الفقهاء حفظها، ولا يصعب على الحفاظ وعيها، فرأيتها تدور على خمسين نوعاً... ثم ذكرها، منها: النوع الرابع: أفعال فعلها ﷺ يستحب لأمته الاقتداء به فيها^(١).

وبهذه التقسيمات تتضح النزعة الأصولية والملكة الفقهية لدى هذا الإمام.

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣٧/١) وما بعدها.

وينضاف إلى ذلك تبويباته للأحاديث الدالة على فقه عميق كقوله: ذكر الزجر عن منع النساء عن إتيان المساجد للصلاة، ثم قال: ذكر أحد الشرطين اللذين أبيح هذا الفعل بهما، ثم قال: ذكر الشرط الثاني الذي أبيح هذا الفعل به، ثم قال: ذكر الشرط الثالث الذي أبيح مجيء النساء إلى المساجد بالليل به... وذكر في كل مسألة حديثاً^(١).

وهذا نهجه في كل تبويباته، يفصل الحكم ويستدل له، ولا معنى للفقهاء فوق هذا المعنى.

ج/السنن: وهي الكتب التي رتبت الأبواب فيها على ترتيب أبواب الفقه، مع الاختصار على الأحاديث المرفوعة.

وترتيبها على أبواب الفقه يصبغها صبغة فقهية، ويجعل القارئ يقرأ أحكاماً وتبويبات هي أشبه ما تكون بصنيع الفقهاء في كتب الفقه.

ويأتي في طليعة هذه الكتب التي تسمى السنن: السنن الأربعة المشهورة، لأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، فكل كتاب منها مرتب على أبواب الفقه وقد تفاوتت في أعداد الكتب، فسنن أبي داود حوى أربعين كتاباً، والترمذي ستة وأربعين، والنسائي واحداً وخمسين، وابن ماجه سبعة وثلاثين تقريباً.

وليس بينها كبير تفاوت في أسماء الكتب أو عدد أبوابها وإن قلّ العدد عند ابن ماجه في الغالب إذ هو أقلّ الثلاثة حديثاً، فكتاب الصيام مثلاً فيه واحد وثمانون باباً عند أبي داود، واثنان وثمانون باباً عند الترمذي، وخمسة وثمانون عند النسائي، وثمانية وستون عند ابن ماجه.

لكن تميز الإمام الترمذي عن الثلاثة بفقهه الذي أودعه ثنايا الأبواب، وخلال الأحاديث، وقد نبه على اعتنائه بهذا الأمر وأنه لم يذكر في كتابه

(١) الإحسان (٣/٣١٦).



هذا إلا حديثاً عمل به بعض أهل العلم ما خلا حديثين ذكرهما. كما نبه على السبب الذي لأجله أودع كتابه كلام الفقهاء، فقال بعد أن ذكر أسانيدَهُ إلى العلماء الذين نقل عنهم الفقه في كتابه: وإنما حملنا على ما بيّنا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث لأننا سئلنا عن هذا فلم نفعله زماناً، ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس، لأننا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه.... وذكر بعضهم، ثم قال: وغيرهم من أهل العلم والفضل صنفوا فجعل الله في ذلك منفعة كثيرة، ولهم بذلك الثواب الجزيل عند الله لما نفع الله المسلمين به، فبهم القدوة فيما صنفوا. اهـ^(١).

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: اعلم أن أبا عيسى رَحِمَهُ اللهُ ذكر في هذا الكتاب مذاهب كثير من فقهاء أهل الحديث المشهورين: كسفيان وابن المبارك ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق. اهـ^(٢).

وقال: أما الأبواب المعللة فلا نعلم أحداً سبق الترمذي إليها، وزاد الترمذي ذكر كلام الفقهاء، وهذا كان قد سبق إليه مالك في الموطأ وسفيان في الجامع^(٣).

وتميز كتاب أبي داود بجمعه للأحاديث التي عليها مدار الأحكام، يقول الإمام الخطابي: جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمّهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدماً سبقه إليه ولا متأخراً لحقه فيه.

وقال: اعلموا رحمكم الله أن كتاب أبي داود كتاب شريف لم يصنّف في حكم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من الناس كافة، فصار حكماً بين فرق العلماء و«طبقات الفقهاء» على اختلاف مذاهبهم.

(١) العلل الصغير للترمذي، آخر السنن (٣٩٤/٥).

(٢) شرح العلل لابن رجب (٣٣٧/١).

(٣) شرح العلل (٣٤٥/١).

وقد أشار محمد بن طاهر المقدسي إلى أن أبا داود ومعه أصحاب السنن قد يخرجون الحديث الضعيف الذي لم يصح عندهم لأسباب ثلاثة: أحدها: أنهم يحاكون في ذلك فعل الفقهاء الذين يوردون أدلة الخصم في كتبهم مع علمهم أن ذلك ليس بدليل، ففعل هؤلاء الأئمة يشبه فعل أولئك الفقهاء^(١).

قال الإمام الذهبي: كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء فكتابه يدل على ذلك، وهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد، لازم مجلسه مدة وسأله عن دقائق المسائل في الفروع والأصول^(٢).

وإذا تميز كتاب الترمذي بالإشارة إلى الشواهد بعد كل حديث يرويه فقد تميز كتاب أبي داود بتخريج الروايات التي يريد بها بأسانيدها.

وأما الإمام النسائي رحمته الله ففي سننه الصغرى المعروفة بـ«المجتبى» تميز بالتفريعات في الأبواب التي توضح الحكم الفقهي بالتفصيل، وهذه التفريعات لا تكاد توجد عند غيره بهذه الصورة من الوضوح، كقوله في كتاب الأذان: باب بدء الأذان، تشية الأذان، خفض الصوت في الترجيع في الأذان، كيف الأذان، الأذان في السفر، اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر، المؤذنان في المسجد الواحد، الأذان في غير وقت الصلاة، رفع الصوت بالأذان، التثويب في أذان الفجر، الأذان في التخلف عن شهود الجماعة في الليلة المطيرة، الأذان للفائت من الصلوات، الاكتفاء بالإقامة لكل صلاة، كيف الإقامة، فضل التأذين، القول مثل ما يقول المؤذن، الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان، الدعاء عند الأذان، الصلاة بين الأذان والإقامة، إيدان المؤذنين الأئمة بالصلاة^(٣).

(١) شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي ص ٢٠.

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١٥/١٣).

(٣) سنن النسائي (١/٢ - ٣٠).



فهذه عشرون مسألة تندرج تحت باب الأذان، وليس في بعضها إلا حديث أو جزء منه.

فهذه الصناعة الفقهية في سنن النسائي ليست لغيره من أصحاب السنن، بل قد لا تظفر ببعض هذه التفرعات في كتب الفروع.

قال أبو عبدالله الحاكم: فأما كلام أبي عبدالرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن يذكر في هذا الموضع، ومن نظر في كتاب السنن له تحير في حسن كلامه. اهـ^(١).

وقال ابن رشيد: كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها ترصيفاً، وكان كتابه جامعاً بين طريقي البخاري ومسلم، مع حظ كثير من بيان العلل. اهـ.

وقال أبو جعفر ابن الزبير: أولى ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة والموطأ الذي تقدمها وضعاً ولم يتأخر عنها رتبة، وقد اختلفت مقاصدهم فيها، وللصحيحين فيها شغوف، وللبخاري لمن أراد التفقه مقاصد جميلة، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك وأجلها. اهـ^(٢).

وأما سنن ابن ماجه فقد قال عنه الإمام ابن كثير: هو كتاب قوي التبويب في الفقه. اهـ^(٣) لكنه لا يرقى إلى درجة السنن الثلاثة قبله.

وهناك كتب في السنن غير هذه المشهورة، لعل أشهرها وأكبرها حجماً السنن الكبرى للإمام البيهقي رحمته الله، وهو إمام شهير بالحديث والفقه

(١) معرفة علوم الحديث ص ٨٢.

(٢) زهر الربى للسيوطي (٤/١)، وانظر: تدريب الراوي (١/١٧٠).

(٣) اختصار علوم الحديث ٣٣٥.

على حدّ سواء، قال عنه الإمام الذهبي: الحافظ العلامة الثبت الفقيه شيخ الإسلام. اهـ^(١).

وذكر أنه لمبلغ علمه وفقهه لو شاء أن يعمل لنفسه مذهباً يجتهد فيه لكان قادراً على ذلك^(٢).

بل قال عنه أبو المعالي الجويني: ما من شافعي إلا وللشافعي عليه منّة، إلا البيهقي فإن له على الشافعي منّة لتصانيفه في نصرته مذهبه. اهـ^(٣).

وقال الإمام ابن كثير: كان أوحّد أهل زمانه في الإتيان والحفظ والفقه والتصنيف، كان فقيهاً محدثاً أصولياً، وجمع أشياء كثيرة نافعة لم يسبق إلى مثلها ولا يدرك فيها، منها كتاب «السنن الكبير»..... وذكر بعض كتبه ثم قال: وغير ذلك من المصنفات الكبار والصغار المفيدة التي لا تسامى ولا تدانى. اهـ^(٤).

قلت: كتابان لهذا الإمام الفذ يشهدان بتقدمه في الفقه والحديث:

أما أحدهما فهو المتقدم ذكره وهو المعروف بـ«السنن الكبرى»، قال عنه الإمام السبكي: ما صنف في علم الحديث مثله تهذيباً وترتيباً وجودة. اهـ^(٥).

والناظر في هذا السفر الجليل الذي هو أكبر كتاب ألف في السنن يلحظ الأمور التالية:

- الكتاب مرتب على أبواب الفقه مع الإكثار من التفريعات والدلالة

(١) سير أعلام النبلاء (١٦٣/١٨)؛ وانظر: تذكرة الحفاظ (١١٣٢/٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦٩/١٨).

(٣) تبين كذب المفترى لابن عساكر ص ٢٦٦.

(٤) البداية والنهاية (٩٤/١٢).

(٥) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/٣).



- على الأحكام التفصيلية في التبويب والتقسيم، حتى إنه يخيل للقارئ أنه يقرأ في كتاب فقهي، وغالباً ما ييوب بقوله: جماع أبواب كذا.
- اهتمامه ﷺ ببيان علل الأحاديث والكلام على من أخرجها من الأئمة، وقد ذكر أنه جرت عادته في جميع مصنفاته في الأصول والفروع الاقتصار على الصحيح والتميز بينه وبين ما لا يصح^(١).
 - إيراد أقوال الفقهاء خلال الأحاديث التي يرويها، كقوله عند حديث: (إن ابن عمر رضي الله عنه توضأ في السوق فغسل يديه ووجهه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً... قال: وكان عطاء لا يرى بتفريق الوضوء بأساً، وهو قول الحسن والنخعي وأصح قولي الشافعي. اهـ^(٢)).
- والكتاب باختصار سفر ضخم طبع في الهند في عشرة مجلدات كبار.
- وأما كتابه الثاني فهو: «معرفة السنن والآثار». وفيه شبه بالسنن الكبرى من حيث طريقة سرده للأحاديث والآثار وكلام الفقهاء، إلا أنه تميز بكثرة الرد على الطحاوي في كتابه «معاني الآثار»، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته فقال: لما شرعت في الكتاب بعث إليّ بعض إخواني من أهل العلم بالحديث بكتاب لأبي جعفر الطحاوي رحمننا الله وإياه، وشكا فيما كتب إلي ما رأى فيه من تضعيف أخبار صحيحة عند أهل العلم بالحديث حين خالفها رأيه، وتصحيح أخبار ضعيفة عندهم حين وافقها رأيه، وسألني أن أجيب عما احتج به فيما حكم به من التصحيح والتعليل في الأخبار. اهـ^(٣).
- وقد شهد هذا الكتاب الإنصاف في بيان مذهب الشافعي رحمته الله، كما ظهرت فيه حيدة الإمام البيهقي وعلمه بالفقه والأصول وعدم التعصب لمذهب الإمام الشافعي إذا ظهر له الدليل بخلافه. فعند ذكره لحديث

(١) دلائل النبوة للبيهقي (٤٧/١).

(٢) السنن الكبرى (٨٤/١).

(٣) معرفة السنن والآثار (١٢٩/١).

عمار بن ياسر رضي الله عنه في التيمم إلى المرفقين وأن الشافعي رحمته الله أخذ به لكونه أحوط في الطهارة وقياساً على آية الوضوء، التمس البيهقي العذر للإمام الشافعي في هذا القول وخالفه بأن التيمم إنما هو للكفين دون بقية اليد^(١). مع أنه رجح في «السنن الكبرى» إلى المرفقين خروجاً من الخلاف^(٢).

ومثل هذه الأمور من الإمام البيهقي تدل على تقدمه في الفقه ومعرفة الخلاف ومذاهب العلماء بأدلتها.

د/الموطأ والمصنفات: وهي كالسنن في المضمون والترتيب، لكنها تزيد عليها بتضمنها الآثار المروية عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

ولا شك أن في مقدم هذا النوع: الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمته الله.

وهو الذي قال عنه الإمام الشافعي رحمته الله: ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك بن أنس.

وقال عنه ابن وهب: من كتب كتاب الموطأ لمالك فلا عليه ألا يكتب من الحلال والحرام شيئاً.

وقال ابن أبي مريم - وقد رحل ابنا أخيه إلى العراق في طلب العلم -: لو أن ابني أخي مكثا بالعراق عمرهما يكتبان ليلاً ونهاراً ما أتيا بعلم يشبه موطأ مالك ولا أتيا بسنة مجمع عليها خلاف موطأ مالك. اهـ^(٣).

وشهرة «الموطأ» ومؤلفه الإمام مالك، ومنزلة هذا الكتاب لدى المحدثين والفقهاء أشهر من أن يعرف بها في هذه العجالة.

(١) انظر: معرفة السنن والآثار (٢٨٦/١) وما بعدها.

(٢) السنن الكبرى (٢١١/١ - ٢١٢).

(٣) روى هذه الآثار ابن عبد البر في الاستذكار (١٢/١ - ١٣)، والتمهيد (٧٦/١ - ٧٨).



وأما المصنفات فهي من الكتب المشهورة لدى المحدثين والفقهاء، وكثيراً ما يستدل الفقهاء بالآثار المروية فيها.

ومن أشهر المصنفات: المصنف للإمام عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) قال عنه ابن كثير: لم يصنف أحد مثله قط لا قبله ولا بعده. اهـ^(١).

فهذه التصانيف الحديثية تدل على رسوخ قدم في الفقه، ولم يتعقب أحد هؤلاء الأئمة في تصنيفه لحديث ما أو تبويب فقهي، وإنما يستدل بصنيعهم على فهم النص النبوي.

ثانياً: علو كعبهم في الاجتهادات الفقهية:

نظراً لما لهؤلاء الأعلام من مكانة علمية في الحديث والفقه معاً فقد تجاذبتهم كتب الطبقات الفقهية في المذاهب المتبوعة المشهورة. فالكل يريد أن يحظى بانتسابهم إلى مذهبه الفقهي، وعلى سبيل المثال ذكر السبكي الإمام البخاري وأبا داود والنسائي في «طبقات الشافعية»^(٢)، وذكر ابن أبي يعلى البخاري وأبا داود في «طبقات الحنابلة»^(٣). وذكر صديق حسن خان أن الإمام مسلماً شافعي^(٤) بينما ذكر غيره أنه مالكي، وذكر البعض أنه لا يعلم مذهبه، وأما أبو داود والنسائي فقليل حنبلين وقليل شافعيان، والترمذي شافعي أيضاً، وابن ماجه قيل شافعي وقيل: لا يعلم مذهبه^(٥).

والذي يظهر في هذه المسألة أن هؤلاء العلماء الكبار أئمة لم يقلدوا أحداً من الفقهاء المتبوعين، وذلك لبلوغهم مرتبة الاجتهاد، وكونهم يوافقون

(١) البداية والنهاية (٣١٥/١٠).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: البخاري (٢١٢/٢)؛ أبو داود (٢٩٣/٢)؛ النسائي (١٤/٣).

(٣) طبقات الحنابلة: البخاري (٢٥٤/١)؛ أبو داود (١٥٣/١).

(٤) الحطة في ذكر الصحاح الستة ص ١٩٨.

(٥) انظر ما كتبه محمد عبد الرشيد النعماني في هذا الأمر في كتابه: الإمام ابن ماجه وكتابه السنن ص ١٢٢ وما بعدها.

بعض الأئمة في استنباطه واجتهاده لا يسوغ القول باتباعه على مذهبه، وهو السبب الذي لأجله ادعى من ادعى أنهم من أهل مذهب فقهي بعينه.

والسبب الذي ميزهم عن غيرهم هو جعلهم النصوص النبوية أصولاً يقيسون عليها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: كان فقهاء الحديث يؤصلون أصلاً بالنص ويفرعون عليه، لا ينازعون في الأصل المنصوص ويوافقون فيما لا نص فيه، ويتولد من ذلك ظهور الحكم المجمع عليه لهيبة الاتفاق في القلوب وأنه ليس لأحد خلافه.. اهـ^(١). وقال أيضاً في جوابه عن سؤال من سأل: هل البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو داود الطيالسي والدارمي والبزار والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة وأبو يعلى الموصلي، هل كان هؤلاء مجتهدين لم يقلدوا أحداً من الأئمة أم كانوا مقلدين؟

فأجاب بقوله: أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد، وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبزار ونحوهم فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق بل هم لا يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأمثالهم، ومنهم من له اختصاص ببعض الأئمة كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز كمالك وأمثاله أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق كأبي حنيفة والثوري... قال: وأما البيهقي فكان على مذهب الشافعي منتصباً له في عامة أقواله. والدارقطني هو أيضاً يميل إلى مذهب الشافعي وأئمة السنة والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير من المسائل واجتهاد الدارقطني أقوى منه فإنه كان أعلم وأفقه منه. اهـ^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (٢٦٩/٣٠).

(٢) المصدر السابق (٣٩/٢٠).



وقال الشيخ محمد أنور الكشميري: اعلم أن البخاري مجتهد لا ريب فيه، وما اشتهر أنه شافعي فلموافقته إياه في المسائل المشهورة، وإلا فموافقته للإمام أبي حنيفة ليس أقل مما وافق فيه الشافعي، وكونه من تلامذة الحميدي لا ينفع لأنه من تلامذة إسحاق بن راهويه أيضاً وهو حنفي، فعده شافعيّاً باعتبار الطبقة ليس بأولى من عدّه حنفيّاً. اهـ^(١).



(١) فيض الباري (٥٨/١).



المبحث الثالث:

فقهاء شرح الحديث

لمصنفي شروح الحديث المشهورة أثر واضح في استنباط الأحكام الفقهية وتقريرها، والتماس ما قد يكون غامضاً وغير ظاهر إلا بعد طول نظر وتأمل.

بل ربما ندر الظفر بمثل ما في هذه الكتب من التحقيق الفقهي في كتب الفقهاء أنفسهم. وقد تأملت ملحظ كثير من هؤلاء الأئمة في تقريرهم لهذه الأحكام فظهرت لي مميزات وملامح لا تكاد تخفى على من نظر بعين النصفة والعدل، من أظهر هذه الميزات:

أولاً: الاعتماد على النص في الاستدلال:

القارئ لكتب الفقه التي صنفها الفقهاء رحمهم الله قد يلحظ في بعض الأحيان بعد بعضهم عن الاستدلال بالنص النبوي، إما لعدم ظهور النص له وبلوغه إياه وإما لعدم دلالة على المسألة فيما يظهر له، وإما لأنه ليس من أهل الفن الحديثي، وغالباً ما نرى عند هذه الطائفة الأخيرة الاستدلال بنص غيره أوضح منه وأجلى، أو بالذكر والاستدلال أولى.

وقد عاب الإمام ابن الجوزي هذا الصنيع من بعضهم فقال: رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة، يعول أكثرهم على أحاديث لا تصح ويعرض عن الصحاح، ويقلد بعضهم بعضاً فيما ينقل.



قال: ثم قد انقسم المتأخرون ثلاثة أقسام:

أحدها: قوم غلب عليهم الكسل ورأوا أن في البحث تعباً وكلفة فتعجلوا الراحة واقتنعوا بما سطره غيرهم.

والقسم الثاني: قوم لم يهتدوا إلى أمكنة الأحاديث، وعلموا أنه لا بد من سؤال من يعلم هذا فاستكفوا عن ذلك.

والقسم الثالث: قوم مقصودهم التوسع في الكلام طلباً للتقدم والرئاسة، واشتغالهم بالجدل والقياس ولا التفات لهم إلى الحديث، لا إلى تصحيحه ولا إلى الطعن فيه، وليس هذا شأن من استظهر لدينه وطلب الوثيقة في أمره.

ولقد رأيت بعض الأكابر من الفقهاء يقول في تصنيفه عن ألفاظ قد أخرجت في الصحاح: لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال هذه الألفاظ، ويرد الحديث الصحيح ويقول: هذا لا يعرف. وإنما هو لا يعرفه، ثم رأيت قد استدل بحديث زعم أن البخاري أخرجه وليس كذلك، ثم نقله عنه مصنف آخر كما قال تقليداً له، ثم استدل في مسألة فقال: دليلنا ما روى بعضهم أن النبي ﷺ قال كذا، ورأيت جمهور مشايخنا يقولون في تصانيفهم: دليلنا ما روى أبو بكر الخلال بإسناده عن رسول الله ﷺ، ودليلنا ما روى أبو بكر عبدالعزيز بإسناده، ودليلنا ما روى ابن بطة بإسناده، وجمهور تلك الأحاديث في الصحاح وفي المسند وفي السنن، غير أن السبب في اقتناعهم بهذا التكاسل عن البحث، والعجب ممن ليس له شغل سوى مسائل الخلاف ثم قد اقتصر منها في المناظرة على خمسين مسألة، وجمهور هذه الخمسين لا يستدل فيها بحديث فما قدر الباقي حتى يتكاسل عن المبالغة في معرفته. اهـ^(١).

(١) التحقيق لابن الجوزي (١/٦٤ - ٦٥).



والإمام ابن الجوزي محق في هذا المأخذ على بعض الفقهاء، وهو يفيدنا تميز المحدثين في اعتمادهم سلامة الاستدلال.

ومن أجل ذلك وجّه الإمام ابن القطان سهام اللوم إلى الإمام عبدالحق في كتابه الشهير الموسوم بـ «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»، حيث عقد الأول باباً قال فيه: ذكر أحاديث أبعد - أي عبدالحق - النجعة في إيرادها ومتناولها أقرب وأشهر. ثم ذكر من هذه الأحاديث حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني...» الحديث من كتاب مسلم، ثم أورد من كتاب عبد بن حميد رواية فيه وهي: «لا يسمع بي أحد من هذه الأمة ولا يهودي ولا نصراني...» وهو حديث صحيح عند عبد بن حميد، قال فيه: أخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة فذكره. إلا أنه أبعد فيه النجعة، وأوهم قارئه أنه محتاج فيه إلى شاذ كتاب عبد بن حميد، وابن أبي شبة قد ذكر من حديث أبي موسى صحيحاً ذلك المعنى بعينه، وكتابه عندنا أشهر وأكثر وجوداً. اهـ^(١).

قال: وذكر من طريق أبي داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة...» الحديث.

كذا ذكره من عند أبي داود وذلك أنه مذكور في «الموطأ» كما أورده، فلا أدري لم لم ينسبه إلى مالك!! اهـ^(٢).

كما نقم عليه عمله في بعض الأحاديث عملاً هو خلاف العمل المتقدم، وهو أنه ينسب الحديث إلى من أخرجه وهو إنما وقف عليه عند غيره ممن أخبر عنه أنه أخرجه، ومن ذلك أنه ذكر حديثاً من طريق

(١) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لابن القطان (٣٩٣/٢ - ٣٤٠).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٣٤٣/٢).



أبي عبدالله الحاكم في علوم الحديث وهو في موطأ ابن وهب بإسناده ومثنته. وذكر لهذا أمثلة كثيرة^(١).

وأوضح من ذلك ما أشار إليه ابن القطان^(٢) والإمام الزيلعي في «نصب الراية»^(٣) من أن عبدالحق أورد في كتاب التيمم أن العقيلي ذكر عن صالح الناجي عن محمد بن سليمان عن أبيه عن جده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يمسح المتييم هكذا» ووصف صالح من وسط رأسه إلى جبهته^(٤).

وأشار ابن القطان أن عبدالحق وهم في ذلك وهماً شنيعاً لأن الحديث ليس في التيمم وإنما في مسح رأس اليتيم كما أخرجه غير واحد، لكنه تصحف على عبدالحق فأخرجه في التيمم، ومعلوم أن الرأس لا يمسح في التيمم، قال ابن القطان: ولقد كان زاجراً عن ذلك أنه لم يسمع قط لا في رواية ولا في رأي بمسح الرأس في التيمم، وليس لقائل أن يقول: لعله تصحيف للعقيلي الذي نقله من عنده فإن العقيلي إنما يترجم بأسماء الرجال ويذكر في أبوابهم ما ينكر عليهم من الأحاديث، أو كل ما رووا من ذلك بحسب إقلالهم وإكثارهم كما يفعل الساجي وأبو أحمد وغيرهما، فهو إذاً لم يقيد بباب ولا أدخله من الفقه في كتاب، وإلى هذا فإن الأمر فيه بين لا عند العقيلي ولا عند غيره ممن ذكره، ولو قرأ آخر الحديث تبين له سوء نقله... إلى أن قال: وقد انتهيت مما كتبت من هذا كله إلى المقصود وهو بيان تصحيفه اللفظة المذكورة تصحيفاً محققاً بإدخاله إياها في كتاب الطهارة بين أحاديث التيمم وإنما هو اليتيم. اهـ^(٥).

(١) بيان الوهم والإيهام (٣٤٤/٢) وما بعدها.

(٢) المصدر السابق (١٩٧/٢).

(٣) نصب الراية (١٦١/١).

(٤) الأحكام الوسطى لعبدالحق (٢٢٢/١).

(٥) بيان الوهم والإيهام (١٩٧/٢) وما بعدها.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: أغرب عبدالحق في الأحكام فأورد هذا الحديث في كتاب الطهارة في باب التيمم، وصحف فيه تصحيفاً شنيعاً، تعقبه ابن القطان وبالغ في الإنكار عليه، وهو معذور. اهـ^(١).

وإذا وقع مثل هذا الوهم للإمام عبدالحق مع أنه ممن وصف بالحديث مع كونه فقيهاً، وصفه بذلك ابن الأبار^(٢) والضبي^(٣) وابن فرحون^(٤)، فكيف بمن لم يمهر في علم الحديث من الأصوليين والفقهاء؟! لا شك أنه إن لم يحتط وقع له ما هو أشنع من هذه الأوهام.

قلت: من أمثلة ما أبعد فيه بعض الفقهاء النجعة في الاستدلال ما استدل به المرغيناني في «الهداية» على مشروعية التكبير المقيّد عقب الفرائض في يوم عرفة وأيام التشريق، حيث استدل على ذلك بفعل بعض الصحابة رضي الله عنهم مع أن في الباب أحاديث مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أشار إليها وخرجها الزيلعي رحمته الله في «نصب الراية»^(٥).

ومع ضعف هذه الأحاديث لم يشر إليها المرغيناني البتة مع أنه قد يستدل في بعض المسائل الأخرى بما هو أضعف إسناداً، أما الحافظ ابن حجر رحمته الله فقد أشار إلى هذه الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم وبين أنه لم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث. اهـ^(٦). ومراده ضعف هذه الأحاديث المرفوعة في المسألة وأنه لم يعدل عنها إلا لضعفها.

ومنه ما استدل به المرغيناني أيضاً على أن صيغة التكبير هي أن يقول

(١) لسان الميزان (٢١٤/٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٩٩/٢١).

(٣) بغية الملتبس ص ٣٩١.

(٤) الديباج المذهب ص ٢٧٧.

(٥) نصب الراية (٢٢٢/٢).

(٦) فتح الباري (٣٧٠/٢).



مرة واحدة: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد، فقد ذكر أن هذا هو المأثور عن الخليل عليه السلام. وقد تعقبه الزيلعي بقوله: لم أجده مأثوراً عن الخليل، وإنما رواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود بإسناد جيد، وعن علي أيضاً، وأن الدارقطني رواه مرفوعاً عن جابر رضي الله عنه بسند ضعيف^(١).

وأما الحافظ رحمته الله فقد ذكر أن أصح ما ورد في صيغة التكبير ما أخرجه عبدالرزاق بسند صحيح عن سلمان رضي الله عنه قال: كبروا الله، الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيراً. ثم ذكر أنه قيل: يكبر ثنتين بعدهما: لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد قال: وقد جاء ذلك عن عمر وعن ابن مسعود رضي الله عنه^(٢).

والفارق يلحظ بوضوح بين استدلال الفقهاء واستدلال المحدثين.

وقد أشار الإمام النووي إلى بعض الألفاظ التي لا تعرف عند المحدثين وإن أوردتها الفقهاء في كتبهم واستدلوا بها، إذ يقول عند حديث فاطمة بنت أبي حبيش في المستحاضة وقول النبي ﷺ لها: «إنما ذلك عرق وليس بالحیضة»، قال النووي: أما ما يقع في كثير من كتب الفقه: إنما ذلك عرق انقطع وانفجر، فهي زيادة لا تعرف في الحديث وإن كان لها معنى. اهـ^(٣).

ثانياً: تحرير القول في المسائل الخلافية:

المسائل الخلافية في الفقه الإسلامي كثيرة حفلت بها كتب الفقه المقارن وموسوعات الفقه الإسلامي المشهورة بين مقلٍّ ومكثر من ذكر هذه المسائل وأدلتها.

وعند النظر في أغلب الشروح الحديثية يلحظ الباحث الاهتمام الواضح

(١) انظر نصب الراية (٢/٢٢٤).

(٢) فتح الباري (٢/٣٧٠).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم (١/٦٣٤).

بالخلاف الفقهي وسرد أدلته التفصيلية مع نسبة الأقوال والتفصيل الذي يجلي الخلاف في هذه المسائل مما لا يظفر بمثله أحياناً في كتب الفقهاء أنفسهم. على أنه في بعض الأحيان يظهر التأثير البالغ بالمذهب الفقهي للمؤلف، مما يجعله يرجح المذهب مع كونه مرجوحاً، لكن هذا الأمر لا يقدح في مكانة هذه الكتب وعلو كعبها في البحث في مسألة خلافية.

ولننظر إلى مسألة طهارة المني التي طالما بحثت في كتب الفقهاء وكتب المحدثين، فنجد أن الإمام النووي يعرضها في كتابه «المجموع» وهو من أشهر كتب الفقه المقارن في المذهب الشافعي، عرضاً لا يختلف عنه في شرحه لصحيح مسلم، ففي الأول يكتفي بذكر المذهبين المشهورين في هذه المسألة وهما طهارة المني أو نجاسته مع ذكر أدلتهمما والترجيح بينهما^(١)، وهكذا نهج الإمام ابن قدامة في «المغني» وهو لا يقل شهرة في المذهب الحنبلي عن «المجموع» في الشافعي^(٢). بينما يشير الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم إلى أكثر من هذه الأقوال مع الترجيح والتفصيل^(٣).

بل ربما كانت كتب الشروح أكثر بياناً، من ذلك ما ذكره الإمام ابن الملقن رحمته الله فقد حصر الأقوال في المسألة السابقة وهي طهارة المني في ستة أقوال ذكرها مع أدلتها ورجح رأي الجمهور وهو طهارة المني^(٤).

ولا يقل بيان الحافظ في «فتح الباري» عن كتابي النووي وابن الملقن من حيث التحقيق ونسبة الأقوال واستيعاب المذاهب^(٥).

وقد يلفت النظر في بعض هذه الكتب الحديثية تفصيل أدلة المذهب

(١) انظر: المجموع للنووي (٥٥٤/٢).

(٢) المغني (٤٩٧/٢).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم (٥٨٦/١).

(٤) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن (٧٦/٢).

(٥) فتح الباري (٢٦٥/١).



الواحد والرد على من خالفها وتحرير الجواب عن ذلك بما يظهر معه وجه ذلك القول، من ذلك أن الإمام الطحاوي فصل القول في هذه المسألة - أعني طهارة المني - ذاكراً أدلة المذهب الحنفي القائل بنجاسته، مع استعراض المذاهب الأخرى والإجابة عن أدلتها دليلاً^(١)، وبصرف النظر عن قوة هذا القول أو ضعفه فهو ثروة حديثة فقهية في مسألة من المسائل المتعلقة بفقه أهل الحديث وقوة نظرهم ونفاذ بصيرتهم في الخلاف الفقهي.

وكذلك العيني في «عمدة القاري» فقد ذكر الأقوال بالتفصيل مع ترجيحه لرأي إمامه الإمام أبي حنيفة والدفاع عنه بشدة كعادته^(٢).

ومن الكتب التي عرضت الأقوال في هذه المسألة كتاب «نصب الراية» للزيلعي رحمته الله مع أنه في تخريج الأحاديث لا في بيان الأحكام الفقهية، ثم هو حنفي المذهب والأحناف يرون نجاسة المني، ومع هذا عرض الأقوال دون أن يرجح مذهب إمامه، وذلك لظهور رجحان مذهب الجمهور القائلين بطهارة المني^(٣).

وهذا يعطي كتب الشروح تميزاً في عرض الأقوال وترجيح بعضها.

ثالثاً: احتواؤها على علوم الآلة لاستنباط الأحكام:

تحتوي كتب الشروح على فوائد جمة من علوم الآلة التي لا يوقف عليها في غير كتب أهلها، بل لو بحثت هذه العلوم في كتب الفروع الفقهية قل أن يوقف على شيء منها. ولعل من أهم علوم الآلة:

١ - علم أصول الفقه الذي به تستنبط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، ومظنة وجود هذه القواعد الأصولية كتب الأصول والقواعد الفقهية، لكنك تظفر بالإشارة إلى بعض منها أو إلى تحقيق كثير من قواعدها

(١) شرح معاني الآثار (٤٨/١).

(٢) عمدة القاري (١٤٤/٣).

(٣) نصب الراية للزيلعي (٢٠٩/١).

لدى المحدثين في كتب الشروح، ومثال ذلك كتاب «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد فقد حوى مسائل جمة في هذا العلم، فهو كثيراً ما يستأنس بهذه القواعد ويرجع على ضوئها، ففي شرح حديث: «إذا قام أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ثلاثاً فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده...» ذكر أن الراجح في الأمر هنا أن يكون للندب لأمرين: - الثاني منهما: أن الأمر وإن كان ظاهره الوجوب إلا أنه يصرف عن الظاهر لقريظة ودليل، وقد دلّ الدليل وقامت القريظة ههنا، فإنه ﷺ علّل بأمر يقتضي الشك، وهو قوله: «فإنه لا يدري أين باتت يده»، والقواعد تقتضي أن الشك لا يقتضي وجوباً في الحكم إذا كان الأصل المستصحب على خلافه موجوداً، والأصل الطهارة في اليد فليستصحب فيه. اهـ^(١).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله عند شرحه لحديث الأعرابي الذي بال في طائفة المسجد: استدل به على جواز التمسك بالعموم إلى أن يظهر الخصوص، ونقل عن ابن دقيق العيد أنه قال: والذي يظهر أن التمسك يتحتم عند احتمال التخصيص عند المجتهد، ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك؛ لأن علماء الأمصار ما برحوا يفتون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص، ولهذه القصة أيضاً إذ لم ينكر النبي ﷺ على الصحابة ولم يقل لهم: لم نهيتم الأعرابي، بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة وهو دفع أعظم المفسدتين باحتمال أيسرهما، وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما. اهـ^(٢).

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الإمام الخطابي رحمه الله عند شرحه لحديث: «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير» حيث قال: في هذا الحديث بيان أن التسليم ركن الصلاة، كما أن التكبير ركن لها، وأن التحليل منها إنما

(١) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١٩/١).

(٢) فتح الباري (٢٥٩/١).



يكون بالتسليم دون الحدث والكلام، لأنه قد عرّف بالألف واللام وعيّنه كما عيّن الطهور وعرفه، فكان ذلك منصرفاً إلى ما جاءت به الشريعة من الطهارة المعروفة، والتعريف بالألف واللام مع الإضافة يوجب التخصيص، كقولك: فلان مبيته المساجد، تريد أنه لا مبيت له يأوي إليه غيرها^(١).

٢ - علم تخريج الأحاديث والحكم عليها:

هو العلم الذي لا يستغني عنه الفقيه والمحدث والأصولي، إذ مبنى الأحكام الشرعية لا بد وأن يكون على دليل مقبول، وهذا إنما يعلم بالتخريج ومعرفة درجات القبول والرد، وإذا أغفل بعض الفقهاء أو الأصوليين هذا الأمر أو بعضاً منه فإن أهل الحديث هم أهل الفن، وفعلهم ميزان توزن به الأحاديث المقبولة وغيرها. وأدّل شيء على ذلك تصنيف كتب خاصة من شأنها تخريج الأحاديث والحكم عليها مما لا يغيب علمه عن أهل الفن وشدائته، فهي كتب كثيرة كثيرة، بذل فيها علماء الحديث مهجهم في سبيل تحقيق القول والحكم على الأحاديث واستيفاء طرقها وذكر مخرجيها.

والغرض من سرد هذه المقدمة اليسيرة بيان أن شراح الحديث هم من أُلّف في التخريج وسبر غور الصحيح والضعيف والمقبول والمردود، وخبر أحوال الرجال ثقتهم وضعيفهم، مما أثر في بيان الأحكام التي استنبطوها من هذه الأدلة وقرروها، ولذا لا يخلو كتاب من كتب الشروح من بيان درجة الحديث ومن أخرجه من أصحاب الكتب المسندة حتى يكون الباحث والقارئ على بينة من الحديث الذي يريد الاستشهاد به.

وحين نتأمل كتاب «فتح الباري» للحافظ ابن حجر نلاحظ الاهتمام بتخريج الأحاديث والحكم عليها، وتحقيق القول فيها، بل ربما يخیل للقارئ أنه خرج بذلك عن المقصود، وما ذاك إلا للاهتمام البالغ بالحديث الذي يستشهد به وبيان درجته، وبالمثال يتضح المقال.

(١) معالم السنن للخطابي - هامش سنن أبي داود (٤١١/١).



عندما ذكر الإمام البخاري الحديث المعلق عن بهز عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: «الله أحق أن يستحيا منه من الناس» قال الحافظ رحمه الله: أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن بهز وحسنه الترمذي وصححه الحاكم، وقال ابن أبي شيبة: حدثنا يزيد بن هارون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت: يا نبي الله، عوراتنا ما تأتي منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك»، قلت: يا رسول الله، أئحدا إذا كان خالياً؟ قال: «الله أحق أن يستحيا منه من الناس» فالإسناد إلى بهز صحيح ولهذا جزم به البخاري، وأما بهز وأبوه فليسا من شرطه، ولهذا لما علق في النكاح شيئاً من حديث جد بهز لم يجزم به بل قال: ويذكر عن معاوية بن حيدة، فعرف من هذا أن مجرد جزمه بالتعليق لا يدل على صحة الإسناد إلا إلى من علق عنه، وأما من فوقه فلا يدل.

قال: وعرف من سياق الحديث أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الملك البوني: إن المراد بقوله: «أحق أن يستحيا منه» أي فلا يعصى. ومفهوم قوله: «إلا من زوجتك» يدل على أنه يجوز لها النظر إلى ذلك منه، وقياسه أنه يجوز له النظر، ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى، ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة، وفيه حديث في صحيح مسلم، ثم إن ظاهر حديث بهز يدل على أن التعري في الخلوة غير جائز مطلقاً، لكن استدلال المصنف على جوازه في الغسل بقصة موسى وأيوب عليه السلام، ووجه الدلالة منه على ما قال ابن بطال أنهما ممن أمرنا بالاعتداء به، وهذا إنما يأتي على رأي من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا. والذي يظهر أن وجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ قصّ القصتين ولم يتعقب شيئاً منهما فدلّ على موافقتهما لشرعنا، وإلا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبيّنه، فعلى هذا يجمع بين الحديثين بحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل وإليه أشار في الترجمة، ورجح بعض الشافعية تحريمه، والمشهور عند متقدميهم كغيرهم الكراهة فقط. اهـ^(١).

(١) فتح الباري (١/٣٠٦ - ٣٠٧).



قلت: هذا الكلام من الحافظ ابن حجر رحمته الله دليل على إمامة فقهية وحديثية، فقد جمع من البيان إلى تخريجه لهذا الحديث أموراً هي:

١ - بيان قاعدة مهمة في الأحاديث المعلقة عند البخاري وهي أن المعلق بصيغة الجزم يقتضي صحة الحديث المعلق إلى من علق عنه.

٢ - أن الحديث وارد في كشف العورة بخصوصه، لا في المعصية بعمومها.

٣ - أن للحديث منطوقاً ومفهوماً، فمنطوقه يدل على جواز نظر المرأة لعورة زوجها، ويقاس عليه العكس. ومفهومه عدم جواز النظر لغيرهما، وهذا يعرف في مسائل الأصول بالمفهوم والمنطوق.

٤ - الجمع بين الأدلة حتى يتوصل إلى حكم كلي في مسألة ما، فقد جمع بين ظاهر حديث بهز وقصة موسى وأيوب عليهم السلام في مسألة جواز التعري حال الخلوة، واستنبط من ذلك أنه يمكن التوفيق بينهما إذ لا تعارض، فيحمل حديث بهز على الأكمل والأولى، وقصة موسى وأيوب عليهم السلام على الجواز. فيجمع بين الأدلة، ثم أشار في آخر كلامه عن المسألة إلى أن هذا هو مذهب علماء الشافعية، وأشار في أول كلامه إلى أنه رأي الإمام البخاري رحمهم الله جميعاً.

٥ - أشار إلى مسألة أصوليه مهمة طالما بسطت في كتب الأصوليين، وهي: هل شرع من قبلنا شرع لنا، وذكر ما ظهر له في هذه المسألة.

فهذه أمور خمسة من أهم الأمور التي يعتني بها المختصون في كل فن من هذه الفنون جمعها الحافظ رحمته الله في هذا الكلام الموجز النافع، مع الإشارة إلى من أخرج الحديث موصولاً والحكم عليه.

٣/علم العربية: اهتمام الشراح باللغة ظاهر لكل من قرأ أو نظر في هذه الكتب، إذ من بدهي القول أن النبي صلى الله عليه وسلم أوتي جوامع الكلم وفي كلامه ما لا تصل عقولنا إلى فهم كنهه إلا بعد بيان وتوضيح، وهذا الأمر وإن اعتنت به كتب الغريب وأهل اللغة والأدب، إلا أن الشراح يبينون ما يعرض لهم من ذلك

أحياناً على سبيل الاختصار وأحياناً أخرى على سبيل الإطناب، ومن ذلك أن الإمام العراقي عند حديث: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم...» ذكر الأقوال وأطنب في ضبط وبيان معنى كلمة: بيد، وحاصل ما ذكره أنها بفتح الباء الموحدة وإسكان الياء التحتية المثناة والمهملة، وقد تبدل الباء الموحدة ميماً فيقال: ميد. وأما معناها، فذكر لها ثلاثة معانٍ: فإما أن تكون بمعنى غير وهو المشهور، وإما أن تكون بمعنى: على، وإما أن تكون بمعنى: إلا، وإما أن تكون بمعنى: من أجل، وهذه المعاني هي مجموع ما ذكره أصحاب كتب اللغة والغريب، ثم ذكر أن الاستثناء إن كان راجعاً إلى «السابقون» وهو الأولى لكونه أقرب مذكور فيكون معنى بيد هنا: إما غير وإما على وإما إلا، وأما إن كان الاستثناء راجعاً إلى «الآخرون» وهو بعيد فيصح حمل بيد على معنى: من أجل.

ثم أشار إلى ما ورد في بعض روايات الحديث من أنها بلفظ: بأيّد، أي بزيادة الهمزة بين الباء والياء. وورد أيضاً بالألف بدون همز، ووجه هاتين الروایتين وذكر أنهما غير مشهورتين^(١).

فقد جمع الإمام العراقي في كلامه هذا المعاني التي أشار إليها علماء اللغة وعلماء الغريب، والروايات الواردة في هذه الكلمة ومعانيها، ورجح في كلام موجز ظاهر، على أنك لو عدت إلى كتب الغريب لم تظفر بهذه المعاني الأربعة فغاية ما ذكره ابن الأثير معنيين^(٢).

رابعاً: جمع الأقوال في المسألة الخلافية في موضع واحد:

تميزت كتب الشروح الحديثية باعتنائها بجمع الأقوال في المسائل الخلافية في موضع واحد، وقلّ أن تجد هذه الميزة في غير كتب الفروع

(١) طرح الشريب (١٥٣/٣ - ١٥٤).

(٢) النهاية (١٧١/١).



المطولة التي تعنى بإيراد الخلاف وأقوال الأئمة بغرض بيان الراجح والمرجوح. بل ربما ظفرت في كتب الشروح بأقوال لا تظفر بها في كتب الفروع، فقد يذكر الشارح للحديث أقوال بعض الأئمة غير المشهورين الأربعة مما لا يلتفت إليه الفقهاء في غالب نقولهم وتحقيقهم للمسائل، وأحياناً يهتم الشارح بإيراد أقوال علماء المذهب إن حصل بينهم خلاف. وممن اعتنى بهذا الجانب من الشراح الإمام ابن العربي المالكي في شرحه لسنن الترمذي المشهور بـ«عارضة الأحوذى»، فهو يحرص في كل حديث يشرحه على بيان ما فيه من الفقه، فيقول بعد بيان إسناده وغريبه: فقهه، ثم يسرد المسائل التي تظهر له من فقه الحديث، مع بيان الخلاف ونسبة الأقوال إلى قائلها، فعند شرحه لحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أن امرأة سألت النبي ﷺ عن الثوب يصيبه الدم من الحيضة... الحديث، ذكر أول ما ذكر إسناده بقوله: الحديث أشهر وأصح من الكلام عليه، ثم ذكر شيئاً من الغريب، ثم بدأ بذكر فقهه حيث قدمه بمقدمة هي كالقاعدة في بيان حقيقة النجاسة وإزالتها، قال بعد هذه المقدمة: وقد كنا نرتب فروع هذه الأصول ترتيباً بديعاً، إلا أنا بحكم العارضة وقصد الاستعجال ننشر فروعها نثراً فنقول: جملة المسائل التي حصرت الآن خمس عشرة مسألة. ثم ذكرها واحدة تلو الأخرى، ومما أشار إليه خلال عرض هذه الأقوال قوله في المسألة التاسعة وهي عن قول أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي: لا يطهر الثوب حتى يعصر ولا الإناء حتى تستقصى إزالة الرطوبة عنه، قال: وقال علماؤنا: يطهر، وهو الأصح، إلى أن قال: قال بعض أشياخي المتأخرين: إنما تبنى هذه المسألة على طهارة الغسال... وذكر هذا الأمر.

ومنها قوله في المسألة الثانية عشرة وهي: إذا نسي إزالة النجاسة وصلى ثم رآها في أثناء الصلاة، حيث ذكر أن فيه أربعة أقوال: أحدها: يقطع، والثاني: يتمادى وينزع إن استطاع، قاله في «المبسوط»، والثالث: إن استطاع نزع وإلا تمادى وأعاده، قاله ابن الماجشون، والرابع: يخرج ويغسل ويبنى، قاله أشهب، ثم وجه كل قول.

ومن ذلك قوله في المسألة الرابعة عشرة: إذا لم ير النجاسة حتى صلى فهل يعيد؟ قال: تقدم قول علمائنا، وللشافعي قولان، وعن أحمد روايتان، وقال الأوزاعي: لا يعيد، وهو الأصح. اهـ^(١).

لقد عرض رحمته الله الأقوال في هذه المسائل واعتنى ببيان أقوال الأئمة المتبوعين وكذا أقوال الأئمة المشهورين في المذهب، ولم يقتصر على المذهب في ترجيح الأقوال بل يرجح بحسب ما يظهر له من الأدلة. وجمع هذه الأقوال في موضع واحد يجمع شتات المسألة ويعين على تحقيق النظر فيها.

هذه الثمرات التي ذكرتها ما هي إلا نظرات عجلى في هؤلاء الأئمة، وتقدير لكونهم من الفقهاء الذين يحتج بأقوالهم وفتاويهم في مسائل الفروع، ثم هم بعد ذلك كغيرهم من البشر لا ندعي لهم العصمة ولا أنهم ممن لا يخطئ في اجتهاد، ولو كان الموقف موقف بسط وتتبع لأقوالهم ومذاهبهم في كل مسألة من مسائل الفقه لطال المقام، فكل منهم أهل أن يفرد ببحث مستقل يجمع شتات مسائله في الفروع. ثم هو حفز لكل من أكب على حفظ الحديث دون فهم لفقهه فذلك مما ينزله عن مرتبة أولئك الأعلام الذين اشتهروا بالحديث والفقه في آن واحد، روى الحاكم عن علي بن خشرم أنه قال: كنا في مجلس سفيان بن عيينة فقال: يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث لا يقهركم أصحاب الرأي، ما قال أبو حنيفة شيئاً إلا ونحن نروي فيه حديثاً أو حديثين^(٢).

فمن تمام علم المحدث اهتمامه بالفقه كما يهتم بتحصيل الحديث

وجمعه.



(١) عارضة الأحوذى (١٧٨/١) وما بعدها.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٦٦.



الخاتمة

بعد هذه النظرة السريعة في تراجم هؤلاء الأعلام ظهرت لي النتائج التالية:

١ - أن دعوى افتقار المحدثين قاطبة إلى فقه الحديث دعوى باطلة، لا برهان عليها.

٢ - علوّ كعب هؤلاء العلماء في علمي الحديث والفقه، وهم بحمد الله كثير، منهم من ذكر ومنهم من لم يذكر في هذا البحث المختصر، لكن مؤلفاتهم وتركتهم العلمية خير شاهد على أثرهم الواضح في التراث الفقهي الإسلامي.

٣ - الغاية العليا والمرتبة السامية أن يجمع للعالم بين الحديث وفقهه، وكثير من المذكورين هنا من المبرزين في هذين الأمرين، فهم محدثون وفقهاء ولهم من المؤلفات في العلمين ما يشهد بذلك، ثم أن يكون محدثاً ووعاءً لهذا المصدر التشريعي الثاني، فإن كان في هذه المنزلة فلا يعاب أيضاً ما لم يكن متصديراً للفقه، إذ كل ميسر لما خلق له، وأما الصنف الثالث وهو من كان من أهل الفقه والفتيا ولم يكن على علم بالحديث وعلومه فهو موضع المؤاخذه، إذ فتواه وفقهه حينئذ مظنة الزلل والخطأ.

٤ - اعتناء كتب الخلاف والفروع بفقه المحدثين يدل على أنه بمكان عالٍ من هؤلاء المصنفين في الفقه.

٥ - أهمية فقه المحدثين ترجع إلى علم واضعيه بالدليل وتمكنهم منه.

٦ - فقه المحدثين قديم قدم الحديث، فهو مشهور منذ عهد الرسالة ثم

قبل التدوين، وهكذا بعد تدوين الكتب الحديثية وشروحها، مما يجعله لا يقل قدراً عن فقه علماء الفروع والقياس.

٧ - كتب المحدثين لا تحوي ثروة حديثية فحسب، بل هي أيضاً ثروة فقهية وأصولية، ولغوية، مما يميزها عن غيرها من كتب الفنون الأخرى.

٨ - قد يكون لبعض فقهاء المحدثين قول ينفرد به أو رأي لا يقول به سواه، وهذا لا يعيبه في شيء، شأنه شأن غيره من علماء الفقه والخلاف في الفروع.

٩ - مئة الله تعالى على هذه الأمة بأن حفظ لها هذا الدين بتتابع الأجيال وتعاقب الأزمان، وتيسيره تعالى من يحفظه من أبناء هذه الأمة إلى أن تقوم الساعة، لأنه صالح لكل زمان ومكان.

هذه بعض النتائج التي آمل أن أكون فيها موفقاً للصواب، وأن ينفعني الله بها والقارئ لها.

والحمد لله رب العالمين
وصلّى الله وسلّم وبارك على خاتم الأنبياء والمرسلين





قائمة المراجع

- الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة؛ الزركشي، بدرالدين محمد بن عبدالله، ط: الرابعة، بيروت، المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ.
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان؛ ابن بلبان، علاء الدين علي، ت: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ.
- إحكام الأحكام؛ ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح، الناشر: دار الكتاب العربي، مصورة عن الطبعة الهندية.
- الإحكام في أصول الأحكام؛ ابن حزم: أبو محمد علي الأندلسي، دار الجيل - بيروت ١٤٠٧هـ.
- الأحكام الوسطى؛ الإشبيلي، أبو محمد عبدالحق بن عبدالرحمن، ت: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد ١٤١٦هـ.
- اختصار علوم الحديث؛ ابن كثير، أبو الفداء، ط ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية.
- إرشاد الساري؛ القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد، ط: بولاق.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث؛ الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبدالله. ت: د/محمد سعيد إدريس. مكتبة الرشد ١٤٠٩هـ.
- الاستذكار؛ ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ.
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام؛ ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي، ت: عبدالعزيز المشيقح، دار العاصمة ١٤٢١هـ.
- الإمام ابن ماجه وكتابه السنن؛ تأليف: الشيخ محمد عبدالرشيد النعماني، ت: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: دار المطبوعات الإسلامية - بيروت ١٤١٩هـ.
- البداية والنهاية؛ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، ط: الرابعة ١٤١٢هـ، الناشر: مكتبة المعارف، بيروت.
- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس؛ الضبي، أبو جعفر أحمد بن يحيى ط: مجريط ١٨٨٤م.

- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام؛ ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد، ت: د/الحسين آيت سعيد، دار طيبة ١٤١٨هـ.
- تاريخ بغداد؛ الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- تاريخ الثقات؛ العجلي، أحمد بن عبدالله، ترتيب: الهيثمي. ت: د/عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ.
- تاريخ أبي زرعة الدمشقي؛ عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله، دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ.
- تبیین کذب المفتری؛ ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن، ط ٢ - دار الفكر بدمشق.
- تحقيق التعليق؛ ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي، أعده للنشر: حسن عباس، الناشر: الفاروق الحديثة ١٤٢٢هـ.
- تدريب الراوي؛ السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، ت: عبدالوهاب عبداللطيف، ١٣٩٩هـ، دار إحياء السنة.
- تذكرة الحفاظ؛ الذهبي، أبو عبدالله محمد، ط الهندية.
- تقريب التهذيب؛ ابن حجر العسقلاني، ضبط ومراجعة: صدقي العطار، دار الفكر ١٤١٥هـ.
- التمهيد؛ ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، ط: المغربية، توزيع: مكتبة الأوس بالمدينة المنورة.
- تهذيب الأسماء واللغات؛ النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، دار الكتب العلمية، عن الطبعة المنيرية.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال؛ المزي، أبو الحجاج يوسف، ت: بشار عواد، مؤسسة الرسالة.
- جامع بيان العلم وفضله؛ ابن عبدالبر أبو عمر يوسف النمري - دار الكتب العلمية، مصورة عن الطبعة المنيرية.
- الجامع الصحيح؛ البخاري، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة السلفية - القاهرة.
- الجامع الصحيح؛ مسلم بن الحجاج القشيري، ت: عبدالله أبو زينة، ط: الشعب بالقاهرة.



- الحطة في ذكر الصحاح الستة؛ صديق حسن خان أبو الطيب، دار الكتب العلمية، ١٩٠٥م.
- دلائل النبوة؛ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، ت: د/عبدالمعطي قلعجي، ط: الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية بيروت.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب؛ ابن فرحون، إبراهيم بن نور الدين، ت: مأمون محيي الدين، دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ.
- زهر الربى على المجتبى؛ السيوطي، حاشية السنن، منشورات دار الكتاب العربي - بيروت.
- السنن؛ النسائي، أحمد بن شعيب، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت مع زهر الربى، وحاشية السندي.
- السنن الكبرى؛ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الناشر: دار الفكر مصورة عن الطبعة الهندية
- سير أعلام النبلاء؛ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ.
- شرح تراجم أبواب صحيح البخاري؛ الدهلوي، شاه ولي الله، ط: الهندية ١٣٢٣هـ.
- شرح علل الترمذي؛ ابن رجب، أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد، ت: د/همام سعيد، مكتبة المنار بالأردن ١٤٠٧هـ.
- شرح معاني الآثار؛ الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، ت: محمد زهري النجار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ.
- شروط الأئمة الستة؛ المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر، دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ عن الطبعة المصرية.
- صحيح ابن خزيمة؛ أبو بكر محمد بن إسحاق، ت: د/محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ١٣٩٥هـ.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط؛ ابن الصلاح، أبو عمرو، ت: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٤هـ.
- طبقات الحنابلة؛ ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد، دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ.

- طبقات الشافعية الكبرى؛ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي، ت: عبدالفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، دار هجر.
- طبقات الفقهاء؛ الشيرازي، أبو إسحاق، ت: د/علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٨هـ.
- الطبقات الكبرى؛ محمد بن سعد بن منيع، ط: إحسان عباس، دار صادر.
- طرح التثريب في شرح التقريب؛ العراقي، عبدالرحيم بن الحسين، دار الفكر العربي - بيروت.
- عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي؛ ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، ت: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ.
- العلل الصغير؛ الترمذي، محمد بن عيسى، آخر السنن له. ت: عبدالرحمن محمد عثمان. دار الفكر ١٤٠٣هـ.
- عمدة القاري؛ العيني، أبو محمد محمود بن أحمد، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، مصور عن الطبعة المنيرية.
- فتح الباري؛ ابن حجر العسقلاني، ط البهية بمصر.
- فتح المغيـث؛ السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، ت: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ.
- فيض الباري على صحيح البخاري؛ الكشميري، محمد أنور، ط: حجازي - مصر ١٣٥٧هـ.
- الكتاب المصنف؛ ابن أبي شيبه، عبدالله بن محمد، ت: عبدالخالق الأفغاني، مصور عن الهندية.
- لسان الميزان؛ ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار الفكر ١٤٠٧هـ.
- المتواري على تراجم أبواب البخاري؛ ابن المنير، ناصر الدين أحمد بن محمد، ت: صلاح الدين مقبول أحمد، الكويت ١٤٠٧هـ.
- المجموع؛ النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، الناشر: دار الفكر.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية؛ جمع: عبدالرحمن بن قاسم، ط ١٤١٨هـ.
- مشكل الآثار؛ الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، ضبطه وصححه: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ.



- المصنف، الصنعاني؛ أبو بكر عبدالرزاق بن همام، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، مصور عن الهندية.
- معالم السنن؛ الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، حاشية سنن أبي داود، ت: عزت الدعاس.
- معجم مصطلحات الحديث؛ د/محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة أضواء السلف ١٤٢٠هـ.
- المعرفة والتاريخ؛ الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، ت: د/أكرم العمري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة.
- معرفة الرواة المكثرين وأثبت أصحابهم؛ تأليف: فهد بن عبدالعزيز العمار، مكتبة الرشد ١٤٢٤هـ.
- معرفة السنن والآثار؛ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، ت: سيد كسروي، دار الكتب العلمية ١٤١٢هـ.
- معرفة علوم الحديث؛ الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري. ط: الهندية.
- المغني؛ ابن قدامة موفق الدين عبدالله بن أحمد، ت: د/عبدالله التركي وعبدالفتاح الحلو ١٤٠٨هـ.
- مناسبات تراجم البخاري؛ ابن جماعة، بدر الدين، ت: محمد إسحاق السلفي، الدار السلفية - بومباي ١٤٠٤هـ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم؛ النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، ت: عبدالله أبو زينة، ط: الشعب بالقاهرة.
- الموطأ؛ مالك بن أنس، ت: محمد عبد الباقي، ط: عيسى الحلبي.
- نصب الراية لأحاديث الهداية؛ الزيلعي، أبو محمد عبدالله بن يوسف، دار الحديث، مصورة عن الهندية.
- النهاية في غريب الحديث والأثر؛ ابن الأثير، أبو السعادات مبارك بن محمد الجزري، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت.
- هدي الساري؛ ابن حجر العسقلاني، مع فتح الباري، ط: البهية، الناشر: دار إحياء التراث.

